الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والإقتصاد
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

البحـــــوث المستلـــــة

السنة الرابعة عشرة | العدد التاسع والأربعون | 2016 م

خرافة مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد العام 2003 بالمقارنة مع تركيا*

أ.م.د لورنس يحيى صالح** الباحث : عقيل مكي كاظم ***

المستخلص:

لم تتحسن مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003، بالتزامن مع الزيادة الحاصلة في موازنات العراق السنوية، التي شهدت ازدياداً واضحاً على مدار السنوات التي تلت عام 2003. مما جعلها بعيدة الأثر والنتائج مقارنة مع العديد من الدول (تركيا أنموذجاً)، مما أبعد مؤشرات التنمية البشرية المستدامة عن الحقيقة وجعلها أقرب إلى الوهم الذي يحلو للبعض تسميته بخرافة التنمية، لذا فبالمقارنة مع هذه الموازنات المتزايدة سنوياً من جهة، وبالمقارنة مع إيرادات تركيا وما تحقق لها على صعيد التنمية البشرية من جهة أخرى، فإن مؤشرات التنمية البشرية في العراق تكاد تقترب من الخرافة أكثر من الواقع، بالاستعانة بالمقارنتين السابقتين.

Abstract

Human development indicators have not improved in Iraq after 2003, in conjunction with the increasing in the annual Iraqi budgets, which witnessed a clear increase over the years that followed 2003, that made them far-reaching and the results, compared with many countries (for example Turkey), which further the indicators of sustainable human development from the truth, and make it closer to the illusion that some would like be called it the myth of development, so compared with these increasing budgets annually, on the one hand, and in comparison with Turkey revenues and achieve to it at the level of human development, on the other hand, the human development indicators in Iraq are almost approaching the myth more than reality, with the help of the previous two comparison .

* بحث مستل من رسالة ماجستير: تحليل موضوعية مؤشرات التنمية البشرية في ظل العوائد النفطية في العراق للمدة 2003 – 2014 للطالب عقيل مكي كاظم / جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد.

(*) عضو هيئة تدريس/ قسم الاقتصاد_ جامعة بغداد_ كلية الإدارة والاقتصاد، ضمن التخصص الدقيق (اقتصاديات التنمية).

*** باحث

–اصطلاح "الخرافة تعني الاعتقاد القائم على تخيلات وأوهام لا تمت للحقيقة بصلة، بل توارثتها الأجيال كجزء من الموروث الشعبي، كتطيرهم من رقم أو يوم أو حيوان معين أو تفاؤلهم ببعض أنواع الأحجار والطقوس .. والخرافة هو رجل من بني عُذره غاب عن قومه لمدة من الزمن، ثم عاد إليهم وزعم أن الجنّ قد استهوتهُ وحدّث قومه بأحاديث مما رآه عندهم، فقالوا في حديثه المكذوب (حديث خرافة)، فشاعت التسمية منذ ذلك الوقت كتعبير عن الكلام المكذوب"... أنظر في ذلك الموقع الالكتروني، الخرافة – ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D9%81%D8%A9.

المقدمة..

شَهِدَتّ موازنات العراق السنوية بعد عام 2003، ارتفاعاً واضحاً في معدلات نموها، أثر زيادة إنتاج العراق من النفط الخام، وارتفاع معدلات صادراته فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط العالمية إذ وصلت في بعض السنوات إلى ما يزيد عن المائة دولار، وكما نعلم فإن إيرادات العراق السنوية تعتمد اعتمادا كليا على النفط وعوائده باعتبار أن اقتصاد العراق ريعي بامتياز، لذا فقد شهدت إيراداته للمدة 2003–2014، ارتفاعا ملحوظا في مستوياتها ليترجم بذلك الزيادة الحاصلة في إنتاج النفط وصادراته وأسعاره في الأسواق العالمية وبالتالي زيادة التخصيصات المقررة لكافة الوزارات العراقية ومن ضمنها الوزارات الممثلة لعناصر التنمية البشرية الثلاث (الصحة ،التعليم والدخل) وهي وزارات (الصحة، التربية، التعليم والعمل والشؤون الاجتماعية)، إلا أن هذه الزيادة في تخصيصات هذه العناصر الثلاث كانت زيادة كمية لا نوعية، إذ اخفت خلفها العديد من المؤشرات ذات البعد النوعي التي لم تتزامن مع الزيادة الحاصلة في هذه التخصيصات، لذا فإن هذه المؤشرات كانت ولا زالت مؤشرات غير منطقية، وإذا ما حاولنا مقارنة واقع العراق مع تركيا لوجدنا أن مؤشرات التنمية البشرية حققت إرتفاعا حقيقيا لا وهميا في مستوياتها ومارست أثراً واضح المعالم على مستويات التنمية البشرية لسكانها، لتصطف إلى جانب الدول التي حققت معدلات تنمية بشرية مرتفعه جداً بالمقارنة مع العراق، الذي ظل عند مستوى التنمية البشرية المتوسطة ولم يستفد من إيراداتهِ بالشكل المطلوب الذي يحقق له مستويات مرتفعة من التنمية البشرية، وبالطبع فقد كان للعديد من العوامل السبب الرئيس في ذلك منها الوضع الأمني غير المستقر، فضلاً عن آفة الفساد المالي والإداري .. وغيرها وما نأمل إليه في بحثنا هذا هو لوضع اليد على حقيقة ما يجري على ارض الواقع بدلا من الاعتماد على المؤشرات الرقمية المضللة وذلك بالمقارنة مع إيرادات العراق من جهة ومؤشرات التنمية البشرية في تركيا من جهة أخرى.

مشكلة البحث.

إن مشكلة البحث التي نحاول إيجاد الحلول لها تكمن في الانفصام وعدم التناسق والانسجام بين إيرادات العراق النفطية للمدة 2003–2014، ومستوى التنمية البشرية المستدامة المتحققة بدلالة مؤشراتها الحقيقية ومقارنتها مع دول أخرى كتركيا مثلاً، إذ لم تتزامن الزيادة السنوية الحاصلة في إيرادات العراق المالية، مع ما تحقق على أرض الواقع الفعلي فيما يتعلق بالتنمية البشرية ومؤشراتها.

أهمية البحث : تتجلى أهمية البحث في كون الزيادة المتحققة في موازنات العراق السنوية بعد العام 2003، لم تنعكس بالشكل المطلوب على تحسين مؤشرات التنمية البشرية في العراق، بل إن هذه الزيادة قد تكون مغايرة لما تحقق على صعيد التنمية البشرية ومؤشراتها، بالاستشهاد بتجربة تركيا في هذا المجال، يدفعنا ذلك إلى محاولة تقصي الحقائق وراء هذا التباين ومحاولة إيجاد الحلول اللازمة لتجاوزه .

فرضية البحث :

على الرغم من ارتفاع إيرادات العراق النفطية وزيادة تخصيصات الموازنة الاتحادية، إلا أن مؤشرات التنمية البشرية المستدامة لازالت بعيدة عن معدلاتها المطلوبة مما جعل التنمية اقرب إلى الخرافة منه إلى الحقيقة وبالمقارنة مع تركيا وما حصلت عليه من إيرادات ساهمت في تحسين مستوى التنمية البشرية لديها، على خلاف العراق الذي لم يستفد من هذه الزيادة في التخصيصات، ولم يترجمها إلى تحسنٍ على صعيد التنمية البشرية ومؤشراتها .

رابعا : هدف البحث :-

يهدف البحث إلى إثبات مدى صحة الفرضية من عدمها عبر الآتي:-

1. عرض موازنات العراق بعد عام 2003، وتخصيصاتها المقررة لعناصر التنمية البشرية الثلاث.
2. قراءة مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003(المؤشرات التي اشتمل عليها دليل التنمية البشرية).
3. خامساً:خرافة المرافقة لهذه المؤشرات من عدمها من خلال الاستعانة بالمؤشرات النوعية الأخرى التي لم يتضمنها دليل التنمية البشرية فضلا عن مقارنتها بمؤشرات دول أخرى كتركيا.

خامسا : منهجية البحث :-

لغرض التحقق من مدى صحة الفرضية المطروحة، ولغرض السعي نحو تحقيق أهداف البحث، فقد تم اعتماد أسلوب التحليل العملي مُدعّما ً بمجموعة من البيانات الإحصائية والمؤشرات والجداول والأشكال.

سادسا : الحدود الزمانية والمكانية :-

تتلخص حدود البحث زمانياً في المدة الزمنية التي أعقبت عام 2003، أما الحدود المكانية فقد ركزت على العراق مع المقارنة بدولة (تركيا) .

هيكلية البحث:

قُسِمَ البحث إلى المحاور الآتية :-

المحور الأول : تخصيصات الوزارات الممثلة لعناصر التنمية البشرية الثلاث.

المحور الثاني : مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد العام 2003.

المحور الثالث : أبرز التحديات المرافقة لمؤشرات التنمية البشرية في العراق وخرافات تحققها عمليا.

المحور الرابع : الخرافة المرافقة لمؤشرات التنمية البشرية في العراق بالمقارنة مع تركيا.

المحور الخامس : الاستنتاجات والتوصيات

المحور السادس : المصادر.

[المحور الأول]
تخصيصات الوزارات الممثلة لعناصر التنميـــــة البشريـــــــة الثلاث

بعد عام 2003، وعلى أثر الزيادة الحاصلة في واردات العراق المالية بعد السماح له بتصدير الكميات التي يرغب بها من النفط، اثر إلغاء العمل ببرنامج (النفط مقابل الغذاء والدواء)، فقد شهدت واردات العراق المالية ازدياداً ملحوظاً، جاء كنتيجة طبيعية لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية (وليس إلى مساهمة قطاعات أخرى إلى جانب القطاع النفطي في تمويلها)، وما ألقى ذلك بظلاله على زيادة تخصيصات الموازنات العراقية سنة بعد أخرى، كونها مرهونة بما ستؤول إليه أسعار النفط العالمية، لتُسفِر عنها زيادة مناظرة لها في الموازنات السنوية التي أعقبت عام 2003، وكما في الشكل (1) ..

شكل (1)

تخصيصات موازنة العراق الاتحادية للمدة (2003-2013)(مليار دولار)

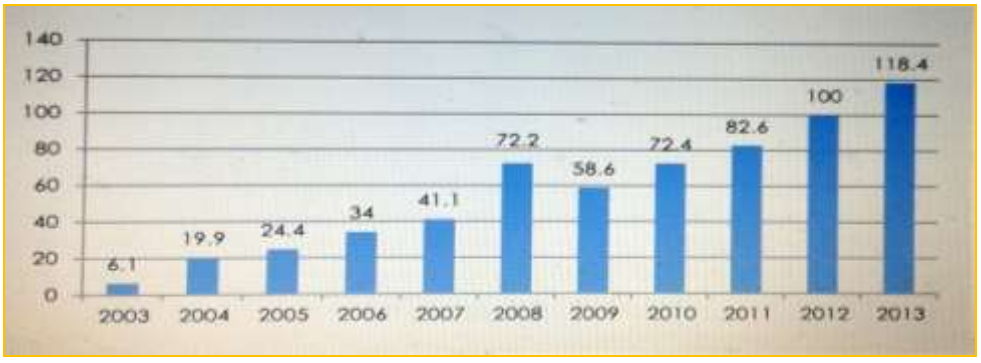

المصدر : جمهورية العراق وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014، شباب العراق تحديات ... وفرص ،2014،، ص54.

من الشكل نجد أن موازنات العراق أخذت بالتزايد سنةً بعد أخرى، بإستثناء موازنة العام 2009، "وذلك يعود إلى الظروف غير الطبيعية التي رافقت إعداد موازنة العام المذكور آنفاً، كانخفاض الطلب على النفط وهبوط أسعاره إلى مستوى (40) دولار للبرميل الواحد، بعد أن وصل إلى قمتهِ في العام الذي سبقهُ وبالتحديد في تموز 2008، فضلاً عن الأزمة المالية العالمية التي ألقت بضلالها على إعداد موازنة العراق للعام 2009 "[(1)]..

في حين لم يتم إعداد موازنة خاصة بعام 2014، نظراً للظروف الصعبة التي اجتاحت العراق بعد العاشر من حزيران 2014، متمثلاً في سيطرة الجماعات المسلحة على مناطق شاسعة من الأراضي العراقية، مما ألقى بظلالهِ على واقع الحياة العراقية عموماً، وتعذر حينها نظراً للظروف الصعبة التي مر بها البلد، إصدار موازنة خاصة بعام 2014..

وبفعل هذه الزيادة الحاصلة في الموازنات العراقية، فقد ازدادت التخصيصات المرصودة للوزارات الممثلة لعناصر التنمية البشرية الثلاث أي وزارات (الصحة، التعليم، التربية والعمل والشؤون الاجتماعية*)، وبالرغم من زيادة تخصيصات الموازنة العامة الاتحادية لهذه الوزارات بعد العام 2003، إلا أن هذه الزيادة لم ترتقِ إلى المستوى المطلوب الذي يتناسب وحجم وأهمية عناصر التنمية البشرية الثلاث التي مثلتها الوزارات سابقة الذكر، فضلاً عن غلبة نفقاتها التشغيلية على شكل أجور ورواتب، ناهيك عن استحواذ التخصيصات المرصودة لبسط الأمن والاستقرار، على جزءٍ كبير من هذه الموازنات، فضلاً عن آفة الفساد المالي والإداري التي أهدرت العديد من أموال البلد لاستحواذها على نسب كبيرة من هذه التخصيصات، إذ إن هذه الآفة الخطيرة جعلت الزيادة في هذه التخصيصات لا تتلاءم مع ما تحقق على ارض الواقع ...

ولو استعرضنا جانباً من هذه الموازنات، لوجدنا قلة ما رُصِدَ من أرصدتها لعناصر التنمية البشرية الثلاث وغلَبة جانبها التشغيلي على حساب جانبها الاستثماري، وفيما يلي الجدول (1) الذي يوضح تخصيصات الموازنة العامة الاتحادية للوزارات المُمثِّله لعناصر التنمية البشرية الثلاث، أعتباراً من العام 2003، ولغاية العام 2013

---

(1) رحيم حسوني زيارة، دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1951 – 2008)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.، ص93.

*تم أعتماد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في التعبير عن الدخل رغم كونها ليست الوحيدة المعبرة عن مؤشر الدخل، الا انها الاكثر قربا وملامسة لفئات السكان من ذوي الدخل المنخفض، كالارامل ،المطلقات، الايتام والعجزة .. وغيرهم، لذا فاعتمادنا على هذا المؤشر نابع من حرصنا على الالمام بكافة الفئات في مجتمعنا وخاصة الفئة التي تتطلب المزيد من الدراسة والاهتمام والرعاية ...

وكما في الجدول (1) الذي يبين ذلك.

جدول (1)

النفقات المخصصة للوزارات المُمثِّلة لعناصر التنمية البشرية الثلاث للمدة (2003-2014)(مليار دينار)(*)

الوزارة / السنوات	التربية			التعليم العالي			الصحة			العمل والشؤون الاجتماعية		
	تشغيلية	استثمارية	المجموع	تشغيلية	استثمارية	المجموع	تشغيلية	أستثمارية	المجموع	تشغيلية	أستثمارية	المجموع
2003	14	1(**)	15	49	6	55	316	1	317	9	1(**)	10
2004	806	10	816	171	12	183	1345	75	1420	49	3	52
2005	1168	100	1268	295	50	345	1477	60	1537	125	27	152
2006	1480	22	1502	614	60	674	1538	50	1588	224	20	244
2007	1928	366	2294	831	259	2090	1861	430	2291	108	141	249
2008	2270	150	2420	892	200	1092	2247	100	2347	112	20	132
2009	4609	212	4821	1838	212	2050	3652	482	4134	970	25	995
2010	5044	500	5544	2199	350	2549	4632	1127	5759	245	24	269
2011	7133	450	7583	2174	400	2574	4672	1050	5722	1015	18	1033
2012	7603	455	8058	2612	490	3102	4942	735	5677	642	105	747
2013	6980	831	8811	2806	800	3606	5631	1119	6750	914	155	1069
النمو السنوي المركب***	%77	%83	%77	%43	%55	%45	%29	0,009	%31	%51	%57	%52

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر التالية :

1. (عام 2003)، جمهورية العراق، وزارة المالية، وزارة التخطيط، سلطة الائتلاف المؤقتة، نفقات وايرادات الميزانية، تموز – كانون الأول 2003 ، ملخص الميزانية، ص6.
2. (عام 2004)، جمهورية العراق، وزير المالية، وزير التخطيط، ميزانية 2004، تشرين الأول 2003ص بلا .
3. (عام 2005)، الوقائع العراقية، العدد (3996)، أمر رقم (23) لسنة 2005، قانون الموازنة الفيدرالية للعراق لسنة 2005، ص4.
4. (عام 2006)، الوقائع العراقية، العدد (4016)، قانون الموازنة الفيدرالية رقم (1) لسنة 2006، ص5.
5. (عام 2007)، الوقائع العراقية، العدد (4036)، قانون الموازنة الفيدرالية رقم (4) لسنة 2007، ص9.
6. (عام 2008)، الوقائع العراقية، العدد (4067)، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية / 2008، ص15–16.
7. (عام 2009)، الوقائع العراقية، العدد (4117)، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية / 2009، ص20–21.
8. (عام 2010)، الوقائع العراقية، العدد (4145)، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية / 2010، ص20–21.
9. (عام 2011)، الوقائع العراقية، العدد (4180)، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية / 2011، ص26.
10. (عام 2012)، الوقائع العراقية، العدد (4233)، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية / 2012، ص37.
11. (عام 2013)، الوقائع العراقية، العدد (4272)، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية / 2013، ص36–37.

(*) تم جبر الكسور العشرية إلى أعداد صحيحة

(**) تم افتراض قيمة النفقات الاستثمارية لوزارتي التربية والعمل والشؤون الاجتماعية مبلغ مليار دينار، ليتسنى لنا أخذها كسنة أساس عند احتساب معدل النمو السنوي المركب:-

(***) معدل النمو السنوي المركب Compound Annual Growth Rate = $\left(\frac{Y_2}{Y_0}\right)^{\frac{1}{n}} - 1$ %

من الجدول نجد تطور الإنفاق على كل من (التربية، التعليم العالي والبحث العلمي، الصحة، العمل والشؤون الاجتماعية) مع ملاحظة أن النفقات الاستثمارية كانت أقل بكثير من النفقات التشغيلية(*). وبالتالي فالأثر المترتب على المؤشرات النوعية للتنمية البشرية (وهي المؤشرات الأكثر أهمية من نظيرتها الكمية)، هو أثر سلبي مقارنة بالأثر المترتب على مستوى المؤشرات الكمية ..

المحور الثاني
مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد العام 2003

شهدت مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003، تحسُناً في معدلاتها على أثر الزيادة الحاصلة في تخصيصات الوزارات الممثلة لعناصر التنمية البشرية الثلاث، وبالتالي تحسُن قيمة دليل التنمية البشرية، ويمكن إيضاح ذلك كالآتي :

1. العمر المتوقع الذي يعكس مؤشر الصحة.

شهد هذا المؤشر تحسن ملموس في معدلاتهِ على مدرا السنوات (2003–2013) وكما في الجدول (2).

جدول (2)

مؤشر العمر المتوقع عند الولادة في العراق /سنة للمدة (2003-2013)

2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
58.8	58.8	57.7	68	69	69	69	68.5	69	69.6	69.4	/

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر :

1. (عام 2003، 2004)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2006، ما هو ابعد من الندرة : القوة والفقر وأزمة المياه العالمية، 2006، ص 287.
2. (عام2005)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007 محاربة تغير المناخ، التضامن الإنساني في عالم منقسم، 2008، ص221.
3. (عام 2011,2006)، جمهورية العراق وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014، شباب العراق تحديات ... وفرص ،2014، ص 22.
4. (عام 2007، 2008، 2009)، كاظم جابر عبد، دور النفقات التحويلية الحكومية في إعادة توزيع الدخل القومي مؤسسة الشهداء في العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2014، ص75–76.
5. (عام2010)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، عدد خاص في الذكرى العشرين، الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية، 2010، ص150.
6. (عام 2012)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع، 2013، ص158.
7. (عام 2013)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر،2014، ص159.

(*) وهذا ما يؤدي إلى موجات تضخمية تؤثر على التنمية البشرية.

من الجدول نجد ارتفاع مؤشر العمر المتوقع عند الولادة والذي يعكس بُعّد الصحة في دليل التنمية البشرية، فبعد أن كان 58,8 سنة عام 2003، انخفض ليصل أدناه الى 57.7 سنة عام 2005، اخذ بعدها بالتحسن ليتجاوز حاجز أل 69 سنة عامي 2012 و 2013.

2. مؤشر التعليم، معدل الالمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالتعليم الإجمالي.

هذان المؤشران من مؤشرات قياس مستوى التطور في التربية والتعليم والتي تهتم بشكل خاص في الفئة العمرية 15–24 سنة ، وكما في الجدول (3):

جدول (3)

مؤشرات التعليم (2003-2013) (*)

المؤشر / السنة	معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية (15–24)%	معدلات الالتحاق % للمرحلة		
		ألابتدائية	الثانوية	التعليم العالي
2003	40	91	53	16
2004	74	86,5	53	16
2005	80	87	53	16
2006	80	86	53	16
2007	80	85	53	16
2008	80	89	53	16
2009	80	89	40	16
2010	80	92	42	16
2011	80	97	45	16
2012	80	97,5	49	16
2013	85	95	37	/

(*) تم جبر الكسور العشرية إلى أعداد صحيحة

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية :-

1. (العمود الأول 2004,2003)، علياء حسين خلف الزركوش، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في العراق للمدة 1990–2010 رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية، لسنة 2013 ص 89.
2. (العمود الأول 2005 لغاية 2012)، (العمود الثالث 2003 لغاية 2008)، (العمود الرابع 2003 لغاية 2012)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر،2014، ص192.
3. (العمود الأول 2013)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط– الجهاز المركزي للإحصاء، العراق في عيوننا، 2015، ص70.
4. (العمود الثاني 2003) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي– الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، دراسة في ثلاثة أجزاء، الخلاصة التنفيذية، 2006، ص31.
5. (العمود الثاني 2004 لغاية 2008)، عماد خليل عيدان، مؤشرات الاستدامة في عملية التنمية الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2014، ص123.
6. (العمود الثاني2009 لغاية 2013)، (العمود الثالث2009 لغاية 2013)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصاد والاجتماعي في العراق للمدة (2009–2013)، 2014، ص27.

بشكل عام ومن خلال الجدول (3) نجد تحسن بُعد التعليم في العراق، بتحسن مؤشر (معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة) (الذي يحتل وزن الثلثين) من 40% عام 2003 (وهي أدنى نسبة سجلها هذا المؤشر) إلى 85% عام 2013(وهي أعلى نسبة)...

كما شهدت (معدلات الالتحاق الصافي % للمراحل الثلاث) (الذي يحتل وزن الثلث)، تحسناً ملحوظاً فيما يخص (مرحلة التعليم الابتدائي)، التي سجلت نسب مرتفعة وصلت إلى 97% أعوام 2011و2012 في حين سجلت نسبة 95% عام 2013، وهي بالطبع نسب جيدة جداً بالمقارنة مع الانخفاض الحاصل في نسب الالتحاق بالمرحلتين الثانوية والتعليم العالي ...

3. **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعكس المستوى المعيشي :-**

وفيما يخص مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهد هو الأخر ارتفاعاً ملحوظاً في معدلاته على مدار السنوات (2003-2014) يمكن توضيحه من خلال الجدول (4).

جدول (4)

متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي (2003-2014) بالدولار(*)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
6,334	6,882	6,650	5,839	4,487	3,726	4,513	3,126	2,350	1,849	1,392	/

(*) تم جبر الكسور العشرية إلى أعداد صحيحة.

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مؤشرات البنك الدولي، متاحة على الموقع الالكتروني http://data.albankaldawli.org/indicator.

من الجدول والشكل، نجد تحسن نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي إعتباراً من 2003، ولغاية 2014، باستثناء العام 2009، الذي شهد انخفاضاً في مستواه عن العام 2008، عموماً ومن خلال الجدول والشكل السابقين، نجد تسجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تزايداً واضحاً ..

لذا فمن الطبيعي أن نجد بأن دليل التنمية البشرية قد تحسن في العراق في ظل ارتفاع مؤشرات :

1. العمر المتوقع عند الولادة
2. معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة
3. معدلات الالتحاق الصافي بالمدارس
4. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

وهي المؤشرات الأربعة الرئيسة التي يتكون منها دليل التنمية البشرية، والتي تعكس كل عنصر من عناصر التنمية البشرية الثلاث، لذا فأن ارتفاع دليل التنمية البشرية هو نتيجة طبيعية لما حصل لهذه المؤشرات من تحسن ..

من خلال ما تقدم نلحظ زيادة في تخصيصات الموازنات العراقية خلال مدة الدراسة رافقها زيادة في تخصيصات كل من الصحة، التعليم والمستوى ألمعاشي، (ولو بنسب مقبولة بالمقارنة)(*) .. رافقها تحسن نسبي في دليل التنمية البشرية HDI ناتج عن تحسن نسبي في مؤشراته الأربع الأساسية، وكما في الجدول (5) الذي يوضح ذلك .

جدول (5)

دليل التنمية البشرية الخاص بالعراق للمدة (2003 – 2013)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة دليل التنمية البشرية (**)	0,524	0,521	0,552	0,515	0,512	0,512	0,565	0,567	0,639	0,641	0,642

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية :-

1. (2003 لغاية 2010)، علياء حسين خلف الزركوش، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في العراق للمدة 1990–2010، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، لسنة 2013، ص 103.
2. (2011 لغاية 2013)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر،2014، ص163.

(*) مقارنتها بالعوائد النفطية وكذلك بنظيرتها في الدول الإقليمية

(**) علما أن هناك بعض التناقضات الواردة في الأرقام بين المصدرين (1) و (2) المُستخْدَمين في هذا الجدول، فقد ورد في المصدر (1) أعلاه أن قيمة دليل التنمية البشرية لسنة 2005 و2008 و2010، قد بلغت 0.621 و 0.632 و 0.638 على التوالي ... في حين أن ما ورد في المصدر (2) من قيم لدليل التنمية البشرية للسنوات المذكورة أنفاً قد بلغت 0.552 و 0.512 و 0.567 على التوالي .علما أني اعتمدت على بيانات المصدر (1) لحسم التناقض الوارد بين المصدرين في هذه السنوات الثلاث أعلاه، وهو ما يخدم البحث .

من الجدول نجد أن قيمة دليل التنمية البشرية في ازدياد مستمر ضمن حدود التنمية البشرية المتوسطة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تحسن أبعاد الدليل الثلاث آنفة الذكر.

ولكن السؤال الذي يطرح هنا هو هل إن هذه الزيادة الرقمية في الدليل الجامع لهذه المؤشرات الأربعة، قد تزامنت مع تحسن فعلي على ارض الواقع لمجتمعنا العراقي للمدة ذاتها ؟

هذا ما سنحاول التحقق منه والإجابة عليه بالحقائق الفعلية باستخدام مجموعة من المؤشرات المستترة خلف هذه الزيادة الرقمية في المؤشرات من خلال إتاحة المجال للمحور الثالث للاضطلاع بهذه المهمة .

[المحور الثالث]
أبرز التحديات المرافقة لمؤشرات التنمية البشرية في العراق وخرافات تحققها عمليا

رافقت مؤشرات التنمية البشرية في العراق العديد من التحديات التي اختفت وراء الزيادة الظاهرية المضللة في دليل التنمية البشرية ومؤشراته الثلاث، تلك التحديات التي تجلت في الوضع الأمني غير المستقر الذي يكاد يكون حجر الأساس لجميع التحديات والصعوبات التي شهِدها العراق بعد العام 2003، ليأتي بعده آفة الفساد المالي والإداري التي لا تقلُ فداحةً وخطورةً عن الوضع الأمني المضطرب وتداعياتهِ، ناهيك عن عديد العوامل والأسباب التي كانت وراء التراجع في هذه العوامل، فمع إن الزيادة قد حصلت في جميع المؤشرات التي احتواها الدليل، فان هذه الزيادة كانت ولازالت اقرب إلى الخرافة منه إلى الواقع، إذ لم تُترجمْ الزيادة الرقمية التي كانت أشبه بالحبر على الورق، إلى زيادة فعلية يلمسها المواطن العراقي، وحتى لو نظرنا للتنمية البشرية ومؤشرات دليلها من منظارٍ أخر بعيداً عن الأرقام، أي إلى الواقع الفعلي الذي عايشناهُ على مدار السنوات التي تلت العام 2003، لوجدنا الصورة الأكثر دقة وواقعية من الأرقام المسموعة والمقررة التي زينت مؤشرات دليل التنمية البشرية لا غير ..

ففي الجانب الصحي مع حصول زيادة واضحة في دليل العمر المتوقع عند الولادة التي سبق وأوردناها في الجدول (2)، من 58,8 عام 2003، إلى 69 عام 2014، إلا أن السؤال الأهم هو هل رافق هذه الزيادة تحسن في الوضع الصحي لعديد المواطنين العراقيين من ناحية عدم المعاناة من الأمراض وخاصة أمراض ضغط الدم والسكر والتهاب المفاصل والبدانة والكوليرا .. وغيرها، تلك الأمراض الشائعة في العراق والتي استترت خلف هذه الزيادة الظاهرية المضللة ناهيك عن عديد المؤشرات الأخرى التي رافقت هذه الزيادة في العمر المتوقع، فبالرغم من الزيادة الحاصلة في عديد

المستشفيات الأهلية والحكومية والمراكز الصحية بعد العام 2003، ولكن ماذا عن نوعية وجودة الخدمات المقدمة، وماذا عن النظافة العامة الموجودة في هذه المراكز الطبية، فضلاً عن عديد الظواهر والآثار السلبية التي سنتطرق إليها في النقاط الآتية :

1. قلة الاستثمار في القطاع الصحي الذي يعتبر بوابة الطريق أمام تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة، سواء كان هذا الاستثمار من قبل القطاع العام أو الخاص أو الأجنبي، فضلاً عن سيطرة القطاع الحكومي على مجمل قطاعات العراق الخدمية الذي لم يعرف العراقيون سواه كراعٍ لها أي (القطاعات الخدمية)، منذ تأسيس الدولة العراقي ونظامها المخطط مركزياً، "في حين أدى تطبيق النظام اللامركزي في إدارة الصحة بشكل عشوائي، بإعطاء الصلاحيات للمحافظات بعد 2003 وبشكل غير مخطط له بل كأمرٍ واقع، إلى حالةٍ من الاضطراب أصيبت بها الإدارة الصحية، فبعد أن كان مدراء الصحة في المحافظات مسؤولين أمام وزارة الصحة، فجأة وجدوا أنفسهم بعد التغيير مسؤولين أمام جهات محلية تفتقر للخبرة والكفاءة اللازمة لإدارة القطاع الصحي" [2].

جدول (5)

الأنفاق على الرعاية الصحية في العراق% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2013 – 2003)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
5.2	4.8	3.2	3.7	4.6	3.9	3.7	3	4.1	5.6	4.4

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مؤشرات البنك الدولي، متاحة على الموقع الالكتروني http://data.albankaldawli.org/indicator.

من الجدول (5) نجد تدني مستويات الإنفاق على الرعاية الصحية في العراق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ سجلت نسبة 5,6 كأعلى نسبة خلال ألمده الموضحة في الجدول، وهي بالطبع نسب قليلة جدا لا تتناسب وأهمية هذا القطاع الحيوي .. وهذا بالطبع مؤشر سلبي يدلل على عدم منح هذا القطاع ما يستحقه من جانب الاستثمارات المهمة لتطويره وديمومة نجاحه ..

2. تردي الخدمات الصحية المقدمة في المستشفيات الحكومية العراقية، وتقادم العديد منها وقلتها في الوقت الذي رافقتهُ زيادة في أعداد المستشفيات الأهلية، لكن السؤال الأهم في هذا الجانب يتمثل في أن هذه الزيادة الكمية في أعداد المستشفيات والمراكز الصحية هل رافقها زيادة مناظرة لها في نوعية وجودة الخدمات الصحية المقدمة في هذه المستشفيات "التي وصلت فيها نسبة الرضا عن

(2) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008، المطابع المركزية، العراق، 2009، ص136.

نوعية الخدمات الصحية المقدمة من قبلها إلى نسب متدنية إذ وصل المؤشر إلى ما نسبته 46%"[3]. وهي بالطبع من المؤشرات الخطيرة التي تستلزم وقفة جادة لمعالجتها للحيلولة دون تفاقمها.

3. **هجرة العقول الطبية الكفوءه من العراق إلى الخارج أو إلى مناطق أكثر أمناً داخل العراق هرباً من الأوضاع الصعبة التي مرت على العراق، فضلاً عن موجات التهديد والقتل التي تعرضوا لها مراراً وتكراراً، على أيدي الجماعات المسلحة والتي استدعت منهم البحث عن ملاذٍ امنٍ بعيداً عن أجواء التهديد والخطف والقتل، فقد "ألقى تردي الوضع الأمني بظلاله على هجرة الأطباء إلى مناطق أكثر أمنا (كردستان بشكل خاص)، أو إلى خارج العراق، كما أدى عزوف الأطباء والطبيبات خاصة عن العمل في المناطق النائية والريفية، إلى تراجع مستوى الخدمات الصحية، وتراجع مستوى خدمات الصحة الإنجابية، بسبب القتل والخطف الذي طال الطبيبات العاملات في هذا المجال"[4]. وفي غيره من مجالات الرعاية الصحية التي طالتها يد العبث والإهمال .**

كما ورد في الاستبيان الذي أجرته وزارة الصحة العراقية 2007 أن 40% من الأطباء والاختصاصين والاستشاريين والممرضات تركوا أماكن عملهم في احد اكبر المستشفيات التعليمية في بغداد عامي2006و2007، بسبب تعرضهم لاعتداءات متكررة وعمليات وتهديد وخطف، فضلاً عن النقص الحاد في الموارد المادية والبشرية في المستشفيات العامة " [5].

4. **انخفاض أعداد الكوادر العاملة في المؤسسات الصحية العراقية، وعدم اتزانها مع أعداد السكان، وبالتالي النقص الواضح في أعدادهم، فضلاً عن أعداد الأسِرَّه التي لا تتناسب هي الأخرى مع أعداد المرضى الراقدين في المستشفيات، وهو ما يوضحه لنا الجدول (6).**

(3) جمهورية العراق وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014، مصدر سابق، ص 35.

(4) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008، مصدر سابق، ص135.

(5) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008، مصدر سابق، ص134.

جدول (6)

أعداد الكوادر الصحية و الأسِرّة (الكثافة لكل (10000) نسمة) للمدة (2003-2014)

السنة / التفاصيل	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الأطباء	5	5	5	5	5	5	5	6,1	6,1	6,1	6,1	/
العاملون في طب الأسنان	1	1	1	1	1	1	1	1,5	1,5	1,5	1,5	/
العاملون في الصيدلة	1	1	1	1	1	1	1	1,7	1,7	1,7	1,7	/
الأطباء النفسيين	/	/	<0,05	<0,05	<0,05	<0,05	<0,05	<0,05	<0,05	<0,05	/	<0,05
أسرة المستشفيات	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	/	/

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على المصادر التالية :

1. (الصف الأول، الثاني، الثالث والخامس من 2003 لغاية 2009)، منظمة الصحة العالمية، الإحصاءات الصحية العالمية فرنسا،2010، ص 118، 119 .
2. (الصف الأول، الثاني، الثالث من 2010 لغاية 2013، الصف الرابع 2014)، World Health organization,World Health Statistics 2015, Global health indicators part II, p116.
3. (الصف الرابع 2005)، World Health orgnization, world health Statistics 2012, Printed in France, p125.
4. (الصف الرابع 2006 لغاية 2010، الصف الخامس 2010 لغاية 2012)، World Health orgnization world health Statistics 2014, Printed in Italy, p 132 .
5. (الصف الرابع 2011، 2012) World Health orgnization, world health Statistics2013, Printed in Italy
6. .p122 ,

من الجدول نجد أن المستويات المسجله لا تتناسب وأهميتها في حياة المواطن العراقي بصورةٍ عامة وقطاع الصحة بصورةٍ خاصة، بل أن تسجيل هكذا مستويات تعد منخفضة جداً لا تتناسب والزيادة المستمرة في أعداد السكان سنوياً في العراق، ولا حتى مع ما رُصِدَ من تخصيصات مالية متزايدة سنوياً لقطاع الصحة، كما إنها تعد منخفضة بالمقارنة مع بعض الدول المجاورة كتركيا والإمارات، كما سنأتي إلى توضيح ذلك في المبحث الأول من المحور الرابع...

من خلال استعراضنا السابق لهذه المستويات يمكن تحديد الآتي:

أ. بالنسبة لعدد الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة، وان ارتفعت أعدادهم لكل 10,000مريض في الأعوام التي تلت العام 2009، وبالتحديد أعوام 2010 لغاية 2013، لتصبح 6,1، 1,5 و1,7 على التوالي بعد أن كانت 5 (لعدد الأطباء) و(1 بالنسبة لأطباء الأسنان والصيادلة) على مدى الأعوام الممتدة من 2003 ولغاية 2009، فان هذا الارتفاع كان ارتفاعاً بسيطاً، وبمستويات منخفضة لا تكاد تذكر.

ب. بالنسبة للأطباء النفسيين وأعداد الأسِرَّة، فقد بقيت أعدادهم عند مستوى واحد أي اقل من 0,05%، و13 على التوالي، طيلة المدة 2012/2005 وحتى عام 2014، بالنسبة لأعداد الأطباء النفسيين، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قلة الاهتمام بهذا الاختصاص الطبي المهم بالنسبة للأطباء النفسيين، وقلة الاهتمام بالرعاية

الصحية في المؤسسات الصحية العراقية وخير دليل على ذلك بقاؤه (أي عدد الأسِرَّة)، عند هذا المستوى المنخفض دون أي تحسن يطرأ على أعدادها طيلة المدة المذكورة آنفاً .

5. : فقدان الثقة ببعض الأطباء العراقيين، وقلة كفاءتهم، وغلبة الطابع المادي بدل الإنساني على عملهم، وكدليل على ذلك هو التوجه نحو إجراء العمليات الجراحية في مستشفيات خارج البلد كالهند وماليزيا على سبيل المثال، والتي أصبحت وجهة العراقيين في السنوات الأخيرة، بل وحتى استقدام أطباء من الهند وغيرها بُغية إجراء العمليات الجراحية.

6. ارتفاع نسب الإصابة بأمراض السكري وارتفاع ضغط الدم "كحال بقية المجتمعات، إذ يعاني العراقيون من حالات الإصابة بداء السكري وارتفاع ضغط الدم، على سبيل المثال، إذ يلاحظ ارتفاع نسبة المصابين بمرض ضغط الدم إلى أكثر من الضعف خلال فترة زمنية لا تتعدى أربع سنوات وبالتحديد بين عامي 2007 و 2011" (6).

وفيما يخص مؤشري التعليم (معدل الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق الإجمالي)، الذين لا ننكر الزيادة الحاصلة فيهما كما سبق وأوردنا ذلك في الجدول (3) من المحور الثاني، إلا أن هذه الزيادة اخفت وراءها العديد من الظواهر السلبية التي عكرت صفو هذا التحسن، كزيادة معدلات الرسوب والتسرب وزيادة الاندثار في المدارس العراقية، فضلاً عن المدارس الطينية والتي لازالت قائمة في العراق تلك الظاهرة الغريبة التي تستدعي الوقوف عندها لاسيما على مستوى المحافظات ونحن في القرن الحادي والعشرين ! ...

فضلاً عن عديد الظواهر والآثار التي سنوردها في النقاط التالية :

1. تقادم الأبنية المدرسية واندثار البعض منها في ظل قلة وأحياناً غياب عمليات الصيانة الخاصة بإدامة وإعادة تأهيل هذه الأبنية، فضلاً عن قلة الأبنية المدرسية والتفاوت في توزيعها بعدالة على مختلف مناطق العراق وخاصة فيما ببين الريف والمدينة، وبُعد المسافة للبعض منها عن مناطق سكن الطلبة، فضلاً عن استمرار حالات البناء البدائية للعديد من هذه الأبنية متمثلةً في أسلوب البناء الطيني وخاصة في الأرياف .

ففي هذا الجانب " أشارت التقارير الصادرة عن وزارة التربية، إلى عمق العجز الحاصل في الأبنية المدرسية للعام 2012–2013، وكالآتي:-

أ. الحاجة الحالية إلى 3762 بناية مدرسية.

(6) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات التنمية البشرية، كانون الأول 2013، على طريق الأهداف الألفية 2013، ص58.

ب. وجود 497 مدرسة طينية .

ت. أستمرار حالة الازدواج الثنائي في 5502 بناية والثلاثي في 609 بناية .

ث. زيادة معدلات الاندثار في الأبنية، وبالتالي ارتفع عدد المدارس غير الصالحة للتدريس من 1536عام 2004-2005 إلى 1972 عام 2010- 2011"[7].

وكتعقيب على ما ورد في التقارير الصادرة عن وزارة التربية، تبين أن هناك تراجعاً حقيقياً وعجزاً لا يمكن إخفاؤه على المستوى التربوي فما تعني الحاجة إلى 3762 مدرسة، وهذا بالطبع رقم كبير ومخيف لا يمكن تجاهُلهُ، وما تعني استمرار وجود 497 مدرسة طينية، ونحن في القرن الحادي والعشرين، وهل تصلح هذه المدارس لممارسة العملية التعليمية بشكل طبيعي؟ وما تعني استمرار حالة الازدواج الثنائي والثلاثي وبمعدلات وصلت إلى 5502 و 669، على التوالي، فضلاً عن ارتفاع معدلات الاندثار في المدارس كما أسلفنا ؟! .. ناهيك عن "انعدام الخدمات فيها كالمياه النظيفة والصرف الصحي وبنسبةً تصل إلى 70% من المدارس"[8].

هذا بالتالي يقودنا إلى استنتاج أن ما تحقق للعراق على صعيد الزيادة الحاصلة في معدلات الالتحاق بالتعليم، والإلمام بالقراءة والكتابة، تُخفي خلفها العديد من الظواهر السلبية، فبالإضافة إلى ما ذكرناه آنفاً، هناك حالات تسرب للطلبة من مقاعد الدراسة، خصوصاً في الوقت الحاضر في ظل مخاوف الأهالي على حياة أبنائهم من الوضع الأمني غير المستقر .."فبحسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات(MICS-4) 2011، لم تتحسن معدلات الالتحاق الصافي بمرحلة التعليم الثانوي كثيراً وخاصة عند الإناث لتبلغ (42,9)% لعموم العراق منها 25,1% في الريف، و(53,9)% في الحضر، وهي بالطبع نسبة ضئيلة في حين بلغت نسبة التحاق الذكور (52,2)% لعموم العراق منها 44,5 في الريف و(57)% في الحضر" [9].

2. استمرار حالات الرسوب والتسرب وبمعدلاتٍ عالية. وكما في الجدول (7)، وهي بالطبع نسب كبيرة تستلزم وقفة جادة من الجهات المعنية لاتخاذ التدابير الكفيلة بمعالجتها، وتنتشر هذه الظاهرة بين صفوف الذكور رغبةً في العمل وإعالة أُسرِهِم، وخاصةً الأُسر الفقيرة التي لا تستطيع تحمل مصاريف الدراسة، وحتى فيما بين الإناث أيضاً، بسبب الزواج أو حتى خوفاً من عمليات الخطف .

جدول (7)

(7) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014، ص81-82.

(8) بسام محي خضير، ورقة سياسات، العدالة الاجتماعية في العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، 2014، ص13.

(9) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات التنمية البشرية، المرآة والرجل في العراق، إحصاءات تنموية 2012، ص14.

حالات الرسوب والتسرب للمراحل (الابتدائية، الثانوية، التعليم الجامعي والتقني) للمدة (2003-2013)

المرحلة / العام الدراسي	الابتدائي			الثانوي			التعليم الجامعي والتقني		
	عدد الطلاب	الرسوب	التسرب	عدد الطلاب(*)	الرسوب	التسرب	عدد الطلاب	الرسوب	التسرب
2004/2003	3724330	525932	155941	1283611	291210	57785	354922	/	/
2005/2004	3767369	582750	142653	1437842	307921	45879(**)	/	44329	9574
2006/2005	3941190	698233	110157	1389017	302483	52119	380231	39968	6688
2007/2006	4150940	598516	123177	1491142	254559	62187	353174	61081	11467
2008/2007	4333154	677642	103433	1603623	386747	47791	368631	63319	7901
2009/2008	4494955	771088	105431	1750049	489303	48257	382873	77481	9451
2010/2009	4672453	687718	134748	1877434	440296	69865	416414	77025	7215
2011/2010	4864096	672276	123053	1953766	489366	63151(**)	476377	74832	6799
2012/2011	5124257	692824	109526	2211421	515175(***)	54810	489399	80192	6708
2013/2012	5351319	737315	99205	2394678	531064(***)	58594(***)	554587	99542	7496
المجموع	44424063	6644294	1207324	17392583	4008124	560438	3776608	617769	73299

(*) تم جمع أعداد الطلبة في المرحلتين المتوسطة والإعدادية لغاية 2011/2010.

(**) أجمالي الطلبة المتسربين لعام 2005/2004، من المرحلة المتوسطة بلغ 37522، والإعدادية 8357.

(**) أجمالي الطلبة المتسربين لعام 2011/2010، من المرحلة المتوسطة بلغ 48878، والإعدادية 14273.

(***) الحكومي فقط.

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية :

1.(عدد الطلبة الموجودين في الابتدائية والثانوية للعام الدراسي 2004/2003 ولغاية 2011/2010 – تسرب طلبة الابتدائية لعام 2009/2008 – الرسوب لطلبة الثانوية لعام 2004/2003 و 2010/2009 – التسرب لطلبة الثانوية لعام 2005/2004 و 2011/2010)، عبد الناصر قادر رضا، واقع التعليم واثر تسرب الطلبة على التنمية البشرية في العراق للمدة 2011/2001، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2012، ص 68، 83,69.

2.(تسرب طلبة الابتدائية والثانوية لعام 2004/2003 – عدد الطلبة الموجودين في مرحلة التعليم الجامعي والتقني لعام 2004/2003)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنة 2004.

3.(الرسوب لطلبة الابتدائية لعام 2004/2003 و 2005/2004 – التسرب لطلبة الابتدائية لعام 2005/2004و 2006/2005)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنة 2005-2006.

4.(الرسوب لطلبة الابتدائية لعام 2006/2005 – التسرب لطلبة الابتدائية لعام 2007/2006)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنة 2007.

5.(الرسوب لطلبة الابتدائية لعام 2007/2006 – التسرب لطلاب الابتدائية لعام 2008/2007)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنة 2008-2009.

6.(الرسوب لطلاب الابتدائية لعام 2009/2008 ولغاية 2011/2010 – التسرب لطلاب الابتدائية لعام 2010/2009 ولغاية 2012/2011)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنة 2012-2013.

7.(عدد الطلبة الموجودين في الابتدائية لعام 2012/2011 – الرسوب لطلبة الابتدائية لعام 2008/2007)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي–وزارة التربية ،المديرية العامة للتخطيط التربوي قسم الإحصاء ، تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي في العراق للعام الدراسي2012/2011،بلا صفحه.

8.(الرسوب لطلبة الابتدائية لعام 2012/2011 – عدد الطلبة الموجودين والرسوب والتسرب للمرحلة الابتدائية لعام 2013/2012)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي– وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي قسم الإحصاء، تقرير إحصاء رياض الأطفال والتعليم الابتدائي في العراق للعام الدراسي 2014/2013، ص9,7.

9.(الرسوب لطلبة الثانوية لعام 2005/2004 ولغاية 2009/2008 – التسرب لطلاب الثانوية لعام 2006/2005 ولغاية 2010/2009)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي– وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي قسم الإحصاء، تقرير التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2010/2009، ص9,8.

10.(عدد الطلبة الموجودين في الثانوية لعام 2012/2011 – الرسوب لطلبة الثانوية لعام 2011/2010 – التسرب لطلبة الثانوية لعام 2012/2011)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي– وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي قسم الإحصاء، إحصاءات التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2012/2011، ص8,7.

11.(عدد الطلبة الموجودين في الثانوية لعام 2013/2012 – الرسوب لطلبة الثانوية لعام 2012/2011 و 2013/2012 – التسرب لطلبة الثانوية لعام 2013/2012)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي– وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي قسم الإحصاء، تقرير إحصاء التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2014/2013 ، ص8,7.

12.(عدد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي والتقني لعام 2006/2005 ولغاية 2010/2009 – الرسوب والتسرب لطلبة التعليم الجامعي والتقني لعام 2005/2004 ولغاية 2009/2008)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي–وزارة التعليم العالي والبحث العالي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الإحصاء، تقرير التعليم الجامعي والتقني في العراق للعام الدراسي 2010/2009، ص5,3.

(عدد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي والتقني لعام 2011/2010 ولغاية 2013/2012– الرسوب والتسرب لطلبة التعليم الجامعي والتقني لعام 2010/2009 ولغاية 2013/2012)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي– وزارة التعليم العالي والبحث العالي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الإحصاء، التعليم الجامعي في العراق للعام الدراسي2014/2013، ص6,4.

من الجدول (7) يمكن تحديد الآتي :

أ. في مرحلة التعليم الابتدائي نجد زيادة أعداد الطلبة الراسبين، فبعد أن كانت أعدادهم (525932)، في العام الدراسي 2004/2003، ارتفعت لتصل أقصاها إلى (771088) في العام 2009/2008، وبالرغم من انخفاضها بعد ذلك في الأعوام اللاحقة، إلا انه انخفاض طفيف مالبِثَ أن ارتفع في العام 2013/2012 ليصل إلى (737315).

وفيما يخص أعداد الطلبة المتسربين، فبالرغم من انخفاضها تدريجياً بعد العام 2004/2003، الذي وصل فيه العدد إلى (155941)، وأدناه في العام 2013/2012، ليصل العدد إلى (99205) إلا انه انخفاضٌ بطيْ ولازال يعتبر ما سجلهُ العام الأخير من الأعداد ألمرتفعه رغم انخفاضهِ.

ب. في مرحلة التعليم الثانوي نجد زيادة أعداد الطلبة الراسبين، فبعد أن كانت أعدادهم (291210)، في العام الدراسي 2004/2003، ارتفعت بصورة مستمرة على مدى السنوات التالية لتصل أقصاها إلى (531064) في العام 2013/2012.

ت. وفيما يخص أعداد الطلبة المتسربين، فقد تأرجحت صعوداً وهبوطاً لتصل أدناها في العام 2005/2004، إذ بلغت أعدادهم (45879) وأقصاها في العام 2010/2009، ليصل العدد إلى (69865) وأخيرا إلى (58594) في العام 2013/2012.

ث. في مرحلة التعليم الجامعي والتقني، نجد زيادة أعداد الطلبة الراسبين، فبعد أن كانت أعدادهم (44329)، في العام الدراسي 2004/2003، ارتفعت تدريجياً على مدى السنوات التالية لتصل أقصاها إلى (99542) في العام 2013/2012.

وفيما يخص أعداد الطلبة المتسربين، فقد تأرجحت صعوداً وهبوطاً لتصل أدناها في العام 2006/2005، إذ بلغت أعدادهم (6688) وأقصاها في العام 2010/2009، ليصل العدد إلى (11467) وأخيراً إلى (7496) في العام 2013/2012.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن هناك زيادة مستمرة في أعداد الطلبة الراسبين للمراحل الدراسية الثلاث (الابتدائي، الثانوي، الجامعي والتقني)، على مدى السنوات الدراسية (2003–2013)، وهي بالتأكيد تعد من المؤشرات السلبية على مسيرة التربية والتعليم في العراق، لِما يتركهُ من اثرٍ سلبي على رفد البلد بالكوادر العاملة في مختلف الاختصاصات، فضلاً عما تتركه من اثرٍ يتمثل في خسارة الدولة والأُسرة على حد سواء لمصاريف التعليم، وبالتالي تحملهم لمصاريف اضافية كان من الممكن تجنبها أو التقليل منها في حالة انخفاض أعداد الطلبة الراسبين والمتسربين واستمرار انتقالهم من مرحلة دراسية إلى أخرى بشكل طبيعي .

أما فيما يخص أعداد الطلبة ممن تركوا مقاعد الدراسة، فإنها وان شهدت انخفاضا في أعدادها لبعض السنوات وارتفاعا في سنوات أخرى، وبأعدادٍ تقل عما هو عليه الحال في أعداد الطلبة الراسبين، إلا أنها لازالت مرتفعه وتستلزم إيجاد السبل الكفيلة بالحد منها ومعالجتها.

3. تقادم الوسائل التعليمية المستخدمة، فلا يزال معدل استخدام لغة العصر الحالية والمتمثلة بالحاسوب والشبكة المعلوماتية (الانترنت) في المؤسسات التعليمية، قليلة لا تتناسب وأهمية هذا الجهاز الذي حوّل العالم إلى قريةٍ صغيرةٍ، ولم تعد تخلو منه دائرة من دوائر الدولة، "إذ نجد في العام 2011 على سبيل المثال، أن لكل 24 طالب حاسبة واحدة، في حين أن لكل 21 طالب دراسات عليا حاسبة واحدة، وكل 7 كوادر تدريسية يقابلهم حاسبة واحدة "[10].
4. ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل من خريجي المراحل التعليمية المختلفة، مما أضاف أعباء أخرى على الدولة تتمثل في ارتفاع نسب البطالة، فضلاً عن هيمنة وسائل وطرق جديدة للحصول على الوظائف دون مراعاة المستوى التعليمي لشاغل الوظيفة، "إذ تبين أن 52,5% يتم تعيينهم وفقاً للعلاقات العائلية والشخصية، وذلك وفق مسح استطلاع أراء وتطلعات الشباب 2012، و18% على أساس الخبرة و8,7% على أساس الشهادة و4,5% وفقاً للتأهيل الفني أو المهني، وشكلت العوامل الأخرى 13,4%، وقد تفوق الذكور على الإناث في الحصول على الأعمال وفقاً للعلاقات الشخصية والعائلية بنسبة 54,2% والإناث 36,8% " (11).

وهذا بالطبع في ظل غياب العمل بأسلوب التعيين المركزي الذي كان معمولاً بهِ قبل العام 1990، كل ذلك ألقى بضلالهِ ليس فقط على الحالة المادية للطالب وعائلتهِ، بل وحتى على الحالة النفسية له، كالإحباط الذي أصاب البعض من الطلبة جراء عدم جني ثمار الجهد الذي بذلوه طوال سنيّ الدراسة الطويلة، مما دفع البعض منهم إلى العمل بإعمال بعيدة كل البعد عن مجال اختصاصهم كفتح المحال التجارية والأكشاك.

وفيما يخص مؤشر الدخل فقد تزايد هذا المؤشر من (1,392) عام 2004 إلى (6334) عام 2014، إلا أن هذه الزيادة هل عمّت الجميع دون استثناء ؟ وهل حصل تقليل للفوارق بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة .. ؟ على العكس من ذلك فالواقع استمر متناقضاً مع الزيادة الحاصلة في نصيب

(10) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014، مصدر سابق، ص86.

(11) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014، مصدر سابق، ص48.

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ استمرت معدلات التفاوت في الدخول التي يعكسها معامل جيني (كما سنوضحه لاحقاً)، عند مستويات مرتفعه واستمرت الفوارق فيما بين الطبقات الغنية والفقيرة في العراق بالاتساع ناهيك عن عديد الظواهر السلبية التي رافقت هذه الزيادة في الدخول تاركة الزيادة الحاصلة فيها في جهة والواقع الفعلي الملموس الذي كان من المفروض أن يشهد تحسن فعلي مناظر لهذه الزيادة في الدخول في جهة أخرى بعيدة عن الواقع بل هي اقرب إلى الخرافة منه إلى الواقع .. وكما سنورده في النقاط التالية :

1. **غياب العدالة والمساواة جراء التوزيع غير العادل للدخول، وما أخطرها على مسيرة التنمية البشرية في أي بلد يرنو إلى تحقيق مستويات متقدمة منها، فالطبقات الفقيرة أكثر إنفاقاً على الغذاء منه على التعليم والصحة وليس أدل على ذلك " من إنفاق الأُسر الفقيرة المزيد من دخلها على الغذاء وزيادة السعرات الحرارية، وخاصة الأُسر الأكثر فقراً والتي تملك دخلاً يكفيها بالكاد لسد حاجتها اليومية للغذاء، ثم اتجاهها للإنفاق على تحسين مؤشرات التنمية البشرية لديها كالصحة والتعليم وبالتالي مستوى أفضل للتنمية البشرية، في حال التحسن الذي قد يطرأ على دخولها والناتج عن العدالة في توزيعه بين شرائح المجتمع" [(12)].**

كما أن مستوى الدخل العراقي بالرغم من تحسنه، وخصوصاً للمستفيدين من الإنفاق الحكومي، إلا أن هذه الزيادة بقيت تفتقر إلى جانب العدالة والمساواة في توزيعها بالشكل الذي يضمن تمتع الجميع بثمارها "إذ يتلقى أفقر20% من الأسر العراقية اقل من 7% من أجمالي دخل الأسر في العراق في حين يتلقى أغنى20% من الأُسر ما نسبته 44% من الدخل أي حوالي 6 أضعاف ما تتلقاه الأسر الفقيرة"[(13)].

لا خِلاف على أن زيادة نصيب الفرد من (GDP) قد تحققت بالفعل بعد العام 2003، لكن هل كانت هذه الزيادة عادلة لجميع فئات الشعب دون تفاوت يذكر؟ وللجواب على هذا التساؤل المطروح، يمكن القول أن هناك تفاوتاً في توزيع هذه الزيـادة في الدخل وهو ما يعكسهُ لنا "معامل جيني الذي يقيس التفاوت في مستويات الدخول بين الأفراد والأُسر في بلد ما، نسبة إلى التوزيع المتسـاوي التام، ويقع هذا المعامل بين قيمتين (0) التي تشير إلى المساواة التامة ، وبالعكس إذا كانت(100) أي انعدام المساواة " [(14)].

---

(12) جمهورية العراق وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014، المصدر السابق، ص22-23.

(13) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008، مصدر سابق، ص44.

(14) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، مصدر سابق، ص169.

وكما في الجدول (8)، الذي يوضح هذا المعامل وبالتالي مدى التفاوت الحاصل في الدخول والذي انعكس سلبا على المستوى المعيشي ببروز فئة قليلة من الأغنياء، على حساب السواد الأعظم من الشعب..

وبالتالي فقد قلل هذا المعامل من أهمية الزيادة الحاصلة في متوسط نصيب الفرد رغم زيادته، وكدليل على ذلك معدلات الفقر المرتفعة في العراق والتي سنأتي على ذكرها لاحقاً، والتي لا تتناسب مع حجم إيرادات البلد الضخمة خلال المدة (2003–2014) ..

جدول (8)

معامل جيني في العراق للمدة (2003-2013) (*)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معامل جيني	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	/

الجدول من عمل الباحث اعتمادا على المصادر التالية :

1. (2003الى2012)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر، ص168.

(2013) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقارير التنمية البشرية، معامل جيني الدخل، على الموقع الالكتروني http://hdr.undp.org/en/content/income-gini-coefficient

من الجدول نجد أن معامل جيني في العراق للمدة (2003–2013)، لازال عند مستويات مرتفعة، ولم يسجل تحسناً يذكر في قيمته للمدة المشار إليها آنفاً، أي أن حالة اللامساواة كانت ولازالت كما هي دون أن يتم معالجتها. "ومن الجدير بالذكر انه في حال تعرض النسبة الأكبر من الأفراد غير الفقراء والقريبة دخولهم من خط الفقر إلى انخفاض في دخولهم (فقدان العمل أو فقدان المعيل أو مرض احد أفراد الأسرة...الخ) أو تزايد احتياجاتهم الاستهلاكية، فسيؤدي ذلك إلى وقوعهم تحت خط الفقر كما أشار نمط توزيع الأفراد حسب متوسط إنفاق الفرد أن معظمهم يتمركزون حول خط الفقر وقليل منهم بعيداً عن هذا الخط" [15].

من هنا ندرك حجم اللامساواة التي تستتر وراء الزيادة الحاصلة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومدى التضليل والخرافة التي تزامنت مع الزيادة الحاصلة في هذا المؤشر رغم ازدياده بوتائر متصاعدة على مدى السنوات المذكورة في الجدول (4) من المحور الثاني ..

(*) مع ذلك نتحفظ على أرقام التفاوت، إذ اعتقد أن الأرقام أقسى وأخطر من الأرقام الواردة في الجدول.

(15) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات التنمية البشرية، كانون الأول 2013، على طريق الأهداف الألفية 2013، مصدر سابق، ص23.

2. **لا تزال أعداد كبيرة من الفقراء والمحرومين من المتسولين ومفترشي الأرصفة تجوب الشوارع العراقية، وخاصة الأطفال، "إذ وصلت نسبة الأطفال المتسولين الذين شرعوا بالتسول بعد العام 2003، إلى 90%، منهم 70% من تاركي المدارس"[16]..**
3. **فضلاً عن الأطفال العاملين في مهن لا تتناسب وأعمارهم كالحدادة وتصليح السيارات، فضلاً عن المهن التي لا تفي باحتياجاتهم كالباعة في الطرق ومواقف السيارات "ولا تزال أعداد غفيره من هؤلاء الأطفال المنتهكة حقوقهم، يعانون بشدة من الحرمان الشامل في النواحي التربوية، الصحية والاجتماعية الأمر الذي يقودهم إلى التشرد، التسول والانحراف السلوكي رغم انضمام العراق للاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل عام 1994 وفق القانون رقم (3)"[17].**

وما لذلك من آثارٍ نفسيةٍ وجسديةٍ تطال الأطفال في سنيّ حياتهم المبكرة . وما يزيد الطين بله إن أعدادهم أخذةً بالزيادة مع ازدياد أعمال العنف والتهجير القسري، فضلاً عن ضعف المستوى المعيشي أصلاً لعديد الأُسر العراقية، وقلة فرص العمل في ظل اعتماد العراق المتزايد على القطاع العام وضعف وتخلف باقي قطاعاته الاقتصادية، ناهيك عما شهِدهُ البلد بعد العام 2003، من تزايد نفقات الأمن والدفاع والكهرباء، لمواجهة الظروف التي فرضت نفسها عليه بعد العام المذكور، فضلاً عن تزايد نفقات الأُسر العراقية على جوانب لم تشغل الحيز الذي حظيت به قبل العام 2003، كالإنفاق على الكهرباء التي زادت نفقاتها بشكل ملحوظ ليشمل جُلّ الأسر العراقية إن لم يك جميعها، فضلاً عن استيرادها من دول الجوار وانخفاض عدد ساعات التجهيز من شبكة الكهرباء الوطنية.

ومن الجدير بالذكر أن العراق بعد العام 2003، شَهِدَ حالة جديدة لم يعهدها الشارع العراقي، ألا وهي تجهيز الكهرباء من قبل عدد لا يحصى من المولدات الأهلية في ظل ضعف وأحياناً عجز شبكة الكهرباء الوطنية عن القيام بدورها في توفير الطاقة الكهربائية، مما أضاف عبئاً جديداً على كاهل الأُسر العراقية تمثل في ارتفاع مصاريف الكهرباء، في ظل جشع أصحاب هذه المولدات وغياب ألرقابه على عملهِم، ليتحكموا وحدهم بأسعار الطاقة الكهربائية التي وصلت بأثمانها إلى مدياتٍ خيالية تفوق بكثير أثمانها الحقيقية، فضلاً عن تلويث البيئة العراقية التي لم تشهد هذا الكم الهائل من أعدادها قبل 2003 .

(16) انتهاكات الولايات المتحدة الأمريكية لحقوق أطفال ونساء العراق، الاتحاد العام لنساء العراق بالاشتراك مع الاتحاد النسائي العربي العام، الدورة التاسعة لمجلس حقوق الإنسان في إطار المراجعة الدورية الشاملة، جنيف، 2010، ص8.

(17) بشرى العبيدي، الوضع القانوني والواقعي لأطفال الشوارع، كلية القانون، جامعة بغداد، بلا سنه، ص20.

4. **تعثر تزويد المواطنين بمفردات البطاقة التموينية المتناقصة أصلاً وغير القادرة على تلبية احتياجات الأُسر العراقية، في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق، وحتى رداءة وتقادم البعض منها.**

ومن الجدير بالذكر إن البطاقة التموينية رغم قلة وضعف التجهيز الكامل لمفرداتها، إلا أن وجودها ضروري للمحافظة على أسعار المواد الغذائية، كما إن "إلغائها سيلحق ضرراً كبيراً بالفقراء ويرفع نسبة الفقر في العراق من 23% إلى 33,7%، وذلك لانخفاض الدخل المتاح وتحمل القيمة النقدية لمفردات البطاقة التموينية" [18].

5. **وصلت نسبة السكان الذين يعيشون دون "خط الفقر الوطني أي اقل من (76,8 ألف دينار للفرد شهرياً[*])"[19]، إلى مستوياتٍ مرتفعة تنبيء بالخطر، وتستدعي إيجاد الحلول الناجعة للحد من تفاقم أثارها السلبية على حياة المجتمع العراقي وكما في الجدول (9) .**

جدول (9)

معدل الفقر في العراق للمدة (2003-2013)(**)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الفقر	23	23	23	23	23	23	23	23	23	23	19	/

الجدول من عمل الباحث أعتماداً على المصادر التالية :

1. **(2003 لغاية 2012)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر، ص178.**
2. **(عام 2013)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شعوب متمكنة وأمم صاعدة، مؤسسة أم اليتيم تحالف منظمات للمساءلة، تقرير الظل على تقرير الإدارة التنفيذية لعام 2013، الناشر مؤسسة أم اليتيم، ص6.**

من الجدول وبالرغم من انخفاض معدل الفقر على مدى السنوات من (2003 ولغاية 2012)، والبالغ 23% إلى 19% عام 2013، إلا أنها لازالت من المعدلات المرتفعة قياساً إلى حجم واردات العراق المالية الضخمة من عوائد النفط على مدى السنوات (2003–2013)، كما إن هذه المعدلات وخاصة لسنوات 2010,2011، 2012و2013 .. لا تتوافق مع "خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010–

(18) إسماعيل حمادي مجبل جاسم، توظيف الموارد المالية الحكومية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة تجارب دول مختارة مع إشارة إلى العراق للمدة 2003–2012، أطروحة دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2015، ص158– 159.

(*) إن هذا المبلغ كمعيار للحد الأدنى للفقر هو مجحف جداً جداً، ويجب أن يكون الرقم أعلى من ذلك حسب متطلبات الحد الأدنى للحاجات الأساسية .

(19) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شعوب متمكنة وأمم صاعدة، مؤسسة أم اليتيم تحالف منظمات للمسائلة، متابعة تنفيذ مشاريع إسكان الفقراء، التقرير الأول 2014، الناشر مؤسسة أم اليتيم، ص4.

(**) تم جبر الكسور العشرية إلى أعداد صحيحة.

2014)، التي استهدفت الوصول إلى ما نسبته 16% فقط، وبالطبع تعد حالة اللامساواة في توزيع الدخول التي وصلت إلى ما نسبته 40%، احد الأسباب التي عرقلة الوصول إلى تحقيق هذا الهدف"[20].

6. أستمرار معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة وكما في الجدول (10)، الذي يعكس لنا هذه النسب المرتفعة، وذلك بالطبع في ظل غياب باقي القطاعات الاقتصادية المهمة، كالقطاع الزراعي، الصناعي، السياحي .. وغيرها عن ممارسة دورها.

وبشكل عام فان القطاع الخاص قد عجز تماماً عن مجاراة القطاع العام، فضلاً عن تردي واقع القطاع الخاص جراء مالحِق بالبلد من أزمات ألقت بظلالها عليه، وفي بعض الأحيان نجد أن القطاع العام قد أصابهُ هو الآخر نوع من الترهُل، في ظل الاعتماد المتزايد عليه كمصدر مهم للدخل في العراق، خاصة بعد عام 2003.

جدول (10)

معدل البطالة في العراق% للمدة (2003-2013)(*)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	30	29	18	17,5	17	15	15	15	15	15	16	/

الجدول من عمل الباحث أعتماداً على مؤشرات البنك الدولي، على الموقع الالكتروني،
http://data.albankaldawli.org/indicator

من الجدول نجد انخفاض معدلات البطالة من (30%) في العام 2003، إلى النصف (15%) أعوام (2008 ولغاية 2012)، ثم إلى (16%)[*] عام 2013، إلا أنها لا تزال من المعدلات المرتفعة للبطالة، قياسا بموازنات البلد الضخمة، كما إنها بعيدة عن الوصول إلى " ما نسبته 6% تلك النسبة التي استهدفتها خطة التنمية الوطنية (2013–2017)" [21].

7. استمرار تزايد أعداد المهجرين والنازحين العراقيين داخل البلد وخارجه، جراء أعمال العنف التي عصفت بالبلاد بعد العام 2003، وبالتحديد بعد العاشر من حزيران 2014، الذي شهد موجة نزوح لأعداد كبيرة من العراقيين إلى محافظات أكثر أمناً، كمحافظات كردستان وبغداد وبعض المحافظات

(20) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010–2014)، 2009، ص23.

(*) أن 16% هي البطالة الصريحة، ولكن حقيقة الأمر أن جُل العاملين هم أما في بطالة ناقصة Unemployment incomplete أو بطالة مقنعة Disguised unemployment والتي لو تم أخذها بنظر الاعتبار وبدون أي مبالغة قد تصل البطالة عندها إلى مايزيد عن 80% وهذا أعتقد بديهي للجميع.

(21) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014، مصدر سابق، ص 47.

الجنوبية هرباً من سيطرة المجاميع المسلحة على أراضيهم .. وانعكاس ذلك بكل تأكيد على وضعهم الصحي، التعليمي والمعاشي على حد سواء "إذ تعرض الأطفال للإصابة بالأمراض وسوء التغذية وابتعادهم عن مقاعد الدراسة، فضلاً عن الآثار الاجتماعية الخطيرة والمتمثلة في تحمل النساء لعبء القيام بمعظم الأعمال، بسبب فقدان الرجل نتيجة لأعمال القتل والخطف أو الخوف من ذلك. وهذا بالطبع ناتجٌ عن تخلي العديد منهم عن منازلهم مجبرين، دون الحصول على الغذاء والمعدات المنزلية والخدمات الأساسية" [(22)].

إذا فالزيادة الحاصلة في قيمة دليل التنمية البشرية سنوياً بعد العام 2003، بقيت عاجزة عن التعبير بصدق عن الواقع الفعلي للأبعاد الثلاث الصحة ، التعليم والدخل (المستوى المعاشي)، واكتفت مؤشرات كل بُعدّ من هذه الأبعاد بزيادة رقمية مضللة بعيدة عن الواقع ..

باختصار ... يمكن القول أن هذه الزيادة الحاصلة في قيمة دليل التنمية البشرية، ما هي إلى نتيجةٍ طبيعيةٍ للتحسن الحاصل في مؤشرات الدليل الأربعة كما سبق وذكرنا . وكأن العراق قد أصبح فيه تطور في التنمية البشرية (صحة ، تعليم ، خدمات ..... الخ) ولكن ماذا عن نوعية الخدمات التي تقدمها المستشفيات العراقية التي أصبح فيها الهاجس المادي هو الغالب على تفكير موظفيها، ماذا عن المدارس الطينية والمساكن العشوائية "التي يشكل سكانها7% من سكان العراق، ويحيط 33,7% منهم بحزام العاصمة بغداد في ظل ظروف معيشية صعبة كانعدام الصرف الصحي والتعليم والكهرباء والطبابه والماء الصافي، ناهيك عن عديد الفقراء الذين يعيشون على النفايات والمزابل كما أكدتهُ معطيات وزارة التخطيط "[(23)].

ماذا عن نسب البطالة والفقر والتفاوت في مستويات الدخول، التي وصلت إلى مستويات تنبيء بالخطر كما سبق وذكرنا .

إذاً ... حتى لو اعتمدنا على نتائج دليل التنمية البشرية وما شهِدهُ من تحسنٍ خلال السنوات الماضية، فهناك العديد من السلبيات التي عكرت صفو هذا التحسن في الدليل وجعل من أرقامه مضللة وخرافية قياساً إلى حجم موازنات العراق وأرقامها الفلكية، وبالتالي عجز هذا الدليل ومؤشراته وأرقامه عن مجاراة الواقع والتعبير عنه بصدقٍ وأمانةٍ ...

بقي لنا أن نتعرف أكثر على واقع التنمية البشرية في العراق الذي يقترب من الخرافة، وذلك بمقارنته مع واقع التنمية البشرية في تركيا... وهذا بالتحديد ما سنتناوله في المبحث الرابع.

---

(22) المفوضية العليا لحقوق الإنسان العراق ، التقرير السنوي الشامل الأول حول أوضاع حقوق الإنسان في العراق لعام 2013، مجلس المفوضية بموجب المادة (4) فقرة (8) من قانون رقم (53) لسنة 2008، بغداد 2014، ص203.

(23) بسام محي خضير، ورقة سياسات، العدالة الاجتماعية في العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، 2014، ص11.

المحور الرابع
الخرافة المرافقة لمؤشرات التنميـــــــة البشرية في العراق بالمقارنة مع تركيا

"تركيا إحدى دول الشرق الأوسط، يحدها من الشمال جورجيا والبحر الأسود، ومن الغرب بلغاريا واليونان وبحر إيجه، ومن الجنوب البحر المتوسط ولديها حدود بحرية مع قبرص، ومن اليابسة جنوباً سوريا والعراق، ومن الشرق إيران وأرمينيا، مساحتها 783562 كم^2، تأسست تركيا الحديثة عام 1923، على يد مصطفى كمال أتاتورك بعد أن استمر الحكم العثماني لغاية عام 1922"[24].

وفيما يخص "الاقتصاد التركي فقد أُدرج ضمن سبعة قوى اقتصادية صاعده عالمياً من حيث النمو الاقتصادي إلى جانب الصين والبرازيل الهند واندونيسيا والمكسيك وروسيا، كما أثنى مركز الدراسات بالكونغرس الأمريكي على تركيا في تقريره حول مستقبل الاقتصاد العالمي إذ جاءت بعد الصين من حيث النمو الاقتصادي، والمركز السادس عشر اقتصاديا، والثاني عشر من بين اكبر اقتصادات العالم بحلول عام 2050 كما توقع التقرير"[25].

أما القطاعات الاقتصادية في تركيا فهناك " القطاع الصناعي الذي ينتج المنسوجات، المشروبات، المواد الغذائية، الكهربائيات، السيارات والكيمياويات، كما تمتلك تركيا الثروات الطبيعية كالفحم الحجري والنباتي، الخارصين، الرصاص، الحديد، النحاس، الفضة والكروم كأحد أكبر منتجيه عالمياً، فضلاً عن احتياطيات نفطية، أما زراعياً فتنتج الشاي، التبغ، الزيتون، العنب، الفاكهة، الخضروات، القطن الحبوب الشعير والبندق كأكبر منتج له عالمياً"[26].

إلى جانب قطاعات اقتصادية أخرى مهمة فهناك القطاع السياحي "نظراً لاحتضان تركيا للمنتجعات السياحية على بحر ايجه والبحر المتوسط، فضلاً عن المواقع التاريخية، كما أصبحت في السنوات الأخيرة مقصداً للسياحة العلاجية والثقافة، لذلك احتلت المركز السادس من بين أهم الدول السياحية عالمياً" [27].

---

(24) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على الموقع الالكتروني https://ar.wikipedia.org/wiki/تركيا

(25) عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، الملتقى العلمي"الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"، الخرطوم، السودان، 2013، ص10. على الموقع الالكتروني، http://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/56401

(26) اقتصاد تركيا–المعرفة، على الموقع الالكتروني، www.marefa.org/index.php/أقتصاد_تركيا

(27) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، السياحة في تركيا،على الموقع الالكتروني، ar.wikipedia.org/wiki/السياحة_في_تركيا

هذه القطاعات الاقتصادية المتنوعة، كانت لها اليد الطولى في رفد تركيا بالإيرادات السنوية باستمرار وكما في الجدول (11)، مما يدلل على قوة وتطور هذا البلد اقتصادياً على المستويين الإقليمي والعالمي.

جدول (11)

إيرادات تركيا للمدة (2003–2014) (بليون دولار)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات	66,79	/	93,58	119,90	145,50	/	/	159,40	169	179,90	185,10	189,9

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على المصادر التالية :

1.من (2003الى2013)، إيرادات بلدان العالم، على موقع nation master الالكتروني،
www.nationmaster.com/country-info/stats/Economy/Budget/Revenues
2.(2014)، وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، على الموقع الالكتروني،
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html

من الجدول نجد ارتفاع الإيرادات التركية بمرور السنوات، فبعد أن كانت(66,79) بليون دولار عام 2003، ارتفعت بشكل ملحوظ لتصل إلى ضعف هذا المبلغ مرتين تقريباً، أي(189,9) بليون دولار عام 2014...ومن الجدير بالذكر إن هذه الإيرادات مولتها مصادر متنوعة منها زراعي، صناعي، سياحي .. الخ، كما سبق وذكرنا في بداية هذا المبحث، وهي بالتالي تفوق إيرادات العراق النفطية (كماً ونوعاً).. وكما في الجدول (12) الذي يوضح ذلك ..

جدول (12)

إيرادات العراق للمدة (2003-2014) (بليون دولار)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات	/	/	/	39.90	/	/	/	52,80	59,42	104,40	103	101,4

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على المصادر التالية :

1.من (2006الى2013)، إيرادات بلدان العالم، على موقع nation master الالكتروني،
www.nationmaster.com/country-info/stats/Economy/Budget/Revenues
2.(2014)، وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، على الموقع الالكتروني،
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2056.html

من الجدول نجد أن إيرادات العراق (أحادية الجانب)، وان شهدت ارتفاعا في بعض السنوات إلا أنها بكل الأحوال بقيت أقل من إيرادات تركيا لنفس الأعوام، ومن الجدير بالذكر أن إيرادات العراق أخذت بالانخفاض بعد العام 2012، وهو العام الذي شهد أعلى الإيرادات التي حصل عليها العراق طيلة المدة المذكورة آنفاً، ليصل إلى 103 بليون دولار عام 2013 ثم إلى 101,4 بليون دولار عام 2014

... أما الموازنات التركية فقد تزايدت هي الاخرى وبشكل متصاعد على مدار الأعوام المذكورة في الجدول (13).

جدول (13)

الموازنات التركية (2003-2014)(بليون دولار)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الموازنات	93,31	/	115,30	122,70	156,10	/	/	195,40	/	201,50	/	209,7

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على المصادر التالية :

1.من (2003الى2013)، مصروفات بلدان العالم، على موقع nation master الالكتروني،
http://www.nationmaster.com/country-info/stats/Economy/Budget/Expenditures

2.(2014)، وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، على الموقع الالكتروني،
https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/tu.html

من الجدول نجد ارتفاع الموازنات التركية اعتبارا من 2003 ولغاية 2014، فبعد أن كانت (93,31)، (بليون دولار) عام 2003، ارتفعت إلى أكثر من الضعفين عام 2014 أي إلى (209,7) (بليون دولار)، وبالتالي كانت لهذه الزيادة أثرها الواضح على الإنفاق على عناصر التنمية البشرية الثلاث وكما في الجدول (14) الذي يوضح ذلك .

جدول (14)

الإنفاق على (الصحة، التعليم، الحماية الاجتماعية)% من ألـ GDP للمدة (2003-2013)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصحة	5,3	5.4	5.4	5.8	6	6.1	6.1	5.6	5.3	5.4	5.6	/
التعليم	3	3,1	2,9	2,9	2,9	2,9	2,9	2,9	2,9	2,9	/	/
الحماية الاجتماعية	10,7	10,9	11	11,2	11,6	11,9	14,1	13,5	13,2	13,8	12,5	/

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على المصادر التالية :

1. (الصف الاول2003الى2013، الصف الثاني2003، 2004)، مؤشرات البنك الدولي، على الموقع الالكتروني
http://data.albankaldawli.org/indicator
2. (الصف الثاني2005الى2012)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر، ص191.
3. (الصف الثالث 2003 إلى 2012)، يوروستات، إحصاءات الحماية الاجتماعية، على الموقع الالكتروني،
http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Social_protection_statistics
4. (الصف الثالث 2013)، منظمة التعاون والتنمية. القانون الأساسي، الإنفاق الاجتماعي – بيانات مجمعة، على الموقع الالكتروني، #https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=SOCX_AGG

من الجدول نجد تأرجح الإنفاق على الصحة صعوداً وهبوطاً وبفارق طفيف، إذ تراوح بين 5,3% وهي أدنى نسبة وذلك أعوام 2003و2011 وأعلى نسبة وهي 6,1% للأعوام 2008و2009. في حين حافظ الانفاق على التعليم على مستوياته تقريباً إذ تراوحت جميع النسب للمدة من 2003 ولغاية 2012 بين 2,9% كأدنى نسبة و3,1% كأعلى نسبة، أما الإنفاق على الحماية الاجتماعية فقد شهد ارتفاعاً مستمراً في نسبته اعتباراً من 2003 التي سجل فيها نسبة 10,7% ليصل إلى أقصاه عام 2009، وبنسبة 14,1% ثم اخذ بالانخفاض بعدها أعوام 2010، 2011 ليسجل نسبة 13,5%، 13,2% على التوالي، ثم عاد إلى الارتفاع مجدداً عام 2012 ليبلغ 13,8% ثم انخفض أخيراً عام 2013 ليسجل نسبة 12,5% ..

ومن الجدير بالذكر إنه على رغم بعض نسب الانخفاض التي سجلتها بعض السنوات على امتداد الأعوام 2003، 2013، إلا أن هذه النسب تعد مرتفعة قياساً إلى المستويات الكبيرة والمتزايدة التي سجلها هذا الناتج على مدى السنوات 2003-2014، ونسب النمو المرتفعة له وكما في الجدول (15) .

جدول (15)(*)

الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه السنوي في تركيا للمدة (2003-2014)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
GDP(ألف مليار$)	303	392	483	531	647	730	615	731	775	789	823	800
النمو السنوي%	5,3	9,4	8,4	6,9	4,7	0,7	4,8-	9,2	8,8	2,1	4,2	2,9

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على مؤشرات البنك الدولي، على الموقع الالكتروني،
http://data.albankaldawli.org/indicator

من الجدول والشكل نجد ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي سنوياً على مدار السنوات (2003-2014)، باستثناء السنوات 2009 التي شهدت انخفاضاً، ولكن هذا الانخفاض ما لبث أن ارتفع بعدها ليصل أقصاه عام 2013 ليسجل (823) (ألف مليار $) ثم انخفض بعدها عام 2014، ليسجل انخفاضاً طفيفاً أي (800)(ألف مليار$)، قد يعزى إلى الأوضاع التي مرت بها المنطقة عام 2014 .. ومن الجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي الذي سجلته تركيا على مدار الأعوام المذكورة في الجدول كانت أعلى من معدلاتها المسجلة في العراق . وكما في الجدول (16) الذي يوضح ذلك .

جدول (16)(*)

الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه السنوي في العراق للمدة (2003-2014)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
GDP(ألف مليار$)	/	37	50	65	89	132	112	139	186	218	232	221
النمو السنوي%	-33,1	54,2	4,4	10,2	1,4	6,6	5,8	5,5	10,2	12,6	8,4	-6,4

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على مؤشرات البنك الدولي، على الموقع الالكتروني،
http://data.albankaldawli.org/indicator
(*)تم جبر الكسور العشرية الى اعداد صحيحة.

من الجدول والشكل نجد بان الناتج المحلي الإجمالي وان شهد ارتفاعا ملحوظاً على مدار السنوات المذكورة في الجدول باستثناء السنوات 2009 و2014 .. إلا أن جميع هذه المعدلات بقيت أقل مما سجلته تركيا لنفس الأعوام الموضحة في الجدول (15).

ومن الجدير بالذكر إن كل هذه المعدلات المرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي التي سجلتها تركيا والإيرادات والموازنات الضخمة على امتداد السنوات (2003-2014)، كانت لها بصمة واضحة على تحسن مستوى التنمية البشرية فيها، وهذا ما نلمسه بوضوح من خلال قيمة دليلها المتزايدة هي الأخرى طيلة هذه المدة، وكما في الجدول (17).

جدول (17)

قيمة دليل التنمية البشرية في تركيا للمدة (2005-2013)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الدليل	/	/	0,687	0,698	0,706	0,710	0,716	0,738	0,752	0,756	0,759	/

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقارير التنمية البشرية، دليل التنمية البشرية، على الموقع الالكتروني،
http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi-table

من الجدول نجد ارتفاع قيمة دليل التنمية البشرية التي سجلها لتركيا، اعتباراً من 2005 ولغاية 2013، فبعد أن سجل 0,687 عام 2003، ارتفع بعد ذلك اعتباراً من هذا التاريخ ولغاية 2013 ليسجل في هذا العام 0,759 أي تنمية بشرية مرتفعه وهي بالتأكيد أفضل من قيمتها في العراق (ولجميع السنوات بالمقارنة مع الجدول (5) من المحور الثاني)، والتي تقع عند مستوى التنمية البشرية المتوسطة ..

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا التحسن الذي شهده دليل التنمية البشرية على مدار السنوات الموضحة في الجدول والشكل، قد جاءت كنتيجة طبيعية لتحسن المؤشرات الأربعة التي يتضمنها هذا الدليل ..وهي كالآتي:

1. مؤشر العمر المتوقع عند الولادة :- والذي يعكس المستوى الصحي، فقد شهد هذا المؤشر تحسن في قيمته اعتباراً من 2003 ولغاية 2014 وكما في الجدول (18) الذي يوضح ذلك .

جدول (18)

مؤشر العمر المتوقع عند الولادة في تركيا للمدة (2003-2013)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العمر المتوقع	72	72	72	73	73	74	74	74	75	75	75	/

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على مؤشرات البنك الدولي، على الموقع الالكتروني، http://data.albankaldawli.org/indicator

من الجدول نجد ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة من 72 وهي أدنى قيمة سجلها للسنوات 2003، 2004، 2005 إلى 75 وهي أقصى قيمة سجلها على مدى السنوات 2011، 2012، 2013 ..

2. مؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين ومؤشر الالتحاق :- والذي يعكس بُعد التعليم وقد شهد هذا البعد تحسناً في قيمته وفيما يلي الجدول (19) الذي يوضح ذلك

جدول (19)

مؤشرات التعليم في تركيا للمدة (2003-2013)

المؤشر / السنة	معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية (15-24)%		معدلات الالتحاق % الصافية للمرحلة		
	إناث	ذكور	ألابتدائية	الثانوية	التعليم العالي
2003	/	/	97	72	61
2004	93	98	97	74	61
2005	94	98	98	76	61
2006	94	98	98	78	61
2007	94	99	99	80	61
2008	/	/	99	80	61
2009	97	99	96	76	61
2010	97	99	97	81	61
2011	98	99	96	85	61
2012	98	100	94	82	61
2013	99	100	95	88	/

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على المصادر التالية :

1. (العمود الأول 2004 الى2007، 2009 الى2012، العمود الثاني، الثالث2003 الى2013)، مؤشرات البنك الدولي، على الموقع الالكتروني، http://data.albankaldawli.org/indicator
2. (العمود الرابع 2003 إلى 2012)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر،2014، ص191.

من الجدول نجد الأتي :-

1. ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لكلا الجنسين سنوياً واعتباراً من 2004 الذي سجلت فيه أدنى النسب للإناث والذكور أي 93%، 98% على التوالي .. ثم أخذت هذه المعدلات بالارتفاع لتصل أقصاها عام 2013 وتسجل نسبة 99% للإناث و100% للذكور ..
2. تباينت معدلات الالتحاق لمرحلة التعليم الابتدائي مسجلةً أعلى نسبها عامي 2007و 2008، وأدناها عام 2012 لتسجل 94% في حين بلغت النسبة في السنة الأخيرة 2013، 95% ..
3. شهدت معدلات الالتحاق لمرحلة التعليم الثانوي ارتفاعاً ملحوظاً في نسبها، فبعد أن سجلت أدناها علم 2003، وبنسبة 72%، ارتفعت تدريجياً لتصل أقصاها في العام الأخير 2013 لتبلغ 88% ..

4. شهدت معدلات الالتحاق بمرحلة التعليم العالي تسجيل نسبة 61% وهي تعد من المعدلات المرتفعة بالمقارنة مع نسبة 16% المسجلة في الجدول (3) من المحور الثاني ..
5. وتعد هذه النسب المذكورة في الجدول والشكل السابق سواء كانت معدلات الإلمام أو الالتحاق من المعدلات المرتفعة قياساً بمعدلات العراق التي سجلها، كما سبق وذكرنا في الجدول (3) المذكور آنفا ...

3. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :- يشير هذا المؤشر إلى البُعد الثالث من أبعاد الدليل وقد سجل ارتفاعاً ملحوظاً طيلة السنوات (2003-2014) وكما في الجدول (20).

جدول (20)(*)
نصيب الفرد التركي من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2003-2014)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نصيب الفرد	4,587	5,855	7,117	7,727	9,309	10,382	8,624	10,111	10,584	10,646	10,975	10,530

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على مؤشرات البنك الدولي، على الموقع الالكتروني، http://data.albankaldawli.org/indicator
(*) تم جبر الكسور العشرية إلى إعداد صحيحة.

من الجدول نجد ارتفاع نصيب الفرد التركي من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً واعتباراً من العام 2003 ولغاية 2014، باستثناء السنتين 2009، و2014 إذ شهدت السنوات المذكورة آنفا، انخفاضاً طفيفاً في معدلاتها ... إلا أن المعدلات المسجلة لهاتين السنتين ولجميع السنوات الأخرى المشار إليها في الجدول والشكل السابق، تبقى أعلى من معدلاتها المسجلة في العراق الموضحة في الجدول (4)، من المحور الثاني ولنفس المدة .

باختصار ... يمكن القول أن ما تحقق على مستوى التنمية البشرية في تركيا قياساً إلى حجم إيراداتها للمدة (2003-2014)، يفوق بكثير ما تحقق للعراق قياساً إلى حجم إيراداته على نفس المستوى ..

وقد يذهب البعض إلى الافتراض بأن إيرادات تركيا المتنوعة الجوانب تفوق إيرادات العراق أحادية الجانب، مما سهل الطريق على تركيا لأن تحقق معدلات تنمية بشرية مرتفعه وهذا ما عكسه لنا قيمة دليل التنمية البشرية على مدى السنوات المذكورة آنفاً .. فضلاً عن الموازنات التي تفوق موازنات العراق ناهيك عن مصادر الدخل المتعددة الزراعية منها والصناعية والسياحية .. الخ، فضلاً

عن معدلات الإنفاق على جوانب التنمية البشرية الثلاث كنسبة من ألGDP، التي تزيد عن مثيلاتها في العراق ..

كل ذلك مهد الطريق أمام تركيا لتحقق هذه المستويات ألمرتفعه على صعيد التنمية البشرية ومؤشراتها وهو ما عكسه لنا دليلها المتزايد سنويا ..

ولكن لو تطرقنا إلى حجم سكان تركيا بالمقارنة مع العراق لوجدنا أن الكفة تميل لصالح العراق إذ إن حجم سكان تركيا يزيد عن حجم سكان العراق بأكثر من الضعف وكما هو موضح في الجدول (21) .. لكن بالرغم من ذلك لم يستفد العراق من هذه الميزة بل انه حتى لم يستفد من إيراداته المتزايدة سنوياً وظلت قيمة دليله وان حققت مستويات متزايدة فإنها كانت ضمن مستوى التنمية البشرية المتوسطة قياساً بتركيا التي يقع دليلها عند مستوى التنمية البشرية ألمرتفعه .. كما إن قيم الدليل الخاصة بالعراق، تعتبر مضللة وغير حقيقة قياساً إلى حجم الإيرادات المتزايدة التي حصل عليها العراق متخلفاً عن تركيا التي حققت معدلات تفوق ما تحقق للعراق وفي كافة المجالات التي سبق وذكرنا أي في الإيرادات، الموازنات، تنوع مصادر الدخل، الإنفاق على جوانب التنمية البشرية الثلاث كنسبة من ألGDP، الذي تزايد هو الأخر وبمعدلات نمو جيده إلا من بعض السنوات، فضلاً عن قيمة دليل التنمية البشرية ومؤشراته الأربع ..

جدول (21)(*)

تعداد سكان تركيا بالمقارنة مع العراق للمدة (2003-2014)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
تركيا	66,060	66,974	67,860	68,705	69,515	70,344	71,261	72,310	73,199	74,099	75,010	75,932
العراق	25,630	26,321	27,018	27,717	28,424	29,163	29,971	30,868	31,810	32,781	33,781	34,812

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على مؤشرات البنك الدولي، على الموقع الالكتروني، http://data.albankaldawli.org/indicator

(*) تم جبر الكسور العشرية إلى إعداد صحيحة.

المحور الخامس
الاستنتاجات والتوصيات والمصادر
الاستنتاجات:-

1. إن الزيادة الحاصلة في الموازنات العراقية على مدار السنوات التي تلت العام 2003، جاءت كنتيجة طبيعية لارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة إنتاج العراق وزيادة الكميات التي يرتئي تصديرها دون قيد أو شرط، وذلك إثر إلغاء العمل بقانون النفط مقابل الغذاء والدواء وليس إلى مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى وهذا ما جعل اقتصاد العراق ريعي بامتياز.
2. تزامنت الزيادة الحاصلة في هذه الموازنات مع زيادة مناظرة لها في تخصيصاتها المقررة للوزارات الممثلة لعناصر التنمية البشرية الثلاث، وهي وزارات (الصحة، التربية، التعليم والرعاية الاجتماعية)، رغم أن هذه الزيادة كانت ولازالت زيادة كمية لا نوعية على مدار السنوات 2003–2014.
3. إن تحسن قيمة دليل التنمية البشرية جاء كرد فعل على التحسن الحاصل في مؤشراته الأربع (مؤشر العمر المتوقع عند الولادة، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق الصافي بالتعليم للمراحل الدراسية المختلفة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي).
4. إن التحسن الحاصل في أرقام المؤشرات التي احتواها دليل التنمية البشرية في العراق لم تعكس الواقع الفعلي الذي عاشه البلد خلال المدة 2003 –2014 بل إن الأرقام المسجلة شابها التضليل والخرافة، فالزيادة الحاصلة في إيرادات العراق على مدار الفترة المشار إليها آنفاً، لم تتناسب والزيادة الفعلية لا الرقمية في مؤشرات الدليل والمؤشرات الأخرى التي لم يشتمل عليها هذا الدليل.
5. لم ترافق الخرافة مؤشرات التنمية البشرية في العراق بالمقارنة مع عوائده النفطية فحسب، بل إن هذه الخرافة لمسناها بوضوح من خلال المقارنة مع ألجاره تركيا، التي تفوقت على العراق في جميع هذه المؤشرات وبالتالي الدليل الذي احتواها.

التوصيات:-

1. محاربة الفساد المالي والإداري الذي ألقى بظلاله على كافة مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العراق، في الوقت الذي هو بأمس الحاجة إلى هذه الأموال، في ظل الظروف والأوضاع غير المستقرة التي نتمنى أن لا تدوم طويلاً.
2. الحد من ريعية الاقتصاد العراقي من خلال سياسة تنويع مصادر الدخل المتأتية من القطاعات الإنتاجية لما لها من دور في رفد الموازنات العراقية وتقليل حالة الريعية التي يعيشها الاقتصاد العراقي، فضلاً عن دورها في زيادة الإيرادات وبالتالي من الممكن توجيهها نحو الرقي بعناصر التنمية

البشرية الثلاث عبر الوزارات التي تمثلها، فضلاً عن دورها في تقليل نسب البطالة وتحسين المستوى المعيشي للفرد العراقي.

3. التركيز على الزيادة النوعية لا الكمية، إذا ما أردنا تحسين وتطوير جوانب التنمية البشرية في العراق، وذلك بالتركيز على الاستثمار في الجوانب الثلاث التي احتواها هذا المفهوم أي (الصحة، التربية والتعليم والرعاية الاجتماعية) لما له من آثارٍ ايجابية على المدى الطويل، ومن هذا المنطلق نشدد على ضرورة تخصيص نسب اكبر للموازنات المُمثلِة لعناصر التنمية البشرية الثلاث وخاصة النفقات الاستثمارية على حساب النفقات التشغيلية قصيرة الأجل.
4. الاستفادة من تجارب الدول التي حققت مستويات متقدمة على صعيد التنمية البشرية كتركيا، التي حققت تنمية بشرية مرتفعه جداً بعد العام 2003، قياسا بالعراق الذي ظل عند مستويات التنمية البشرية المتوسطة خلال نفس الفترة.

المصادر:

أولا: البحوث والتقارير:

1. العبيدي، بشرى، الوضع القانوني والواقعي لأطفال الشوارع، كلية القانون، جامعة بغداد، بلا سنة.
2. المفوضية العليا لحقوق الإنسان العراق ، التقرير السنوي الشامل الأول حول أوضاع حقوق الإنسان في العراق لعام 2013، مجلس المفوضية بموجب المادة (4) فقرة (8) من قانون رقم (53) لسنة 2008، بغداد 2014.
3. الوقائع العراقية، العدد (3996)، أمر رقم (23) لسنة 2005، قانون الموازنة الفيدرالية للعراق لسنة 2005.
4. الوقائع العراقية، العدد (4016)، قانون الموازنة الفيدرالية رقم (1) لسنة 2006.
5. الوقائع العراقية، العدد (4036)، قانون الموازنة الفيدرالية رقم (4) لسنة 2007.
6. الوقائع العراقية، العدد (4067)، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية / 2008.
7. الوقائع العراقية، العدد (4117)، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية / 2009.
8. الوقائع العراقية، العدد (4145)، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية / 2010.
9. الوقائع العراقية، العدد (4180)، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية / 2011.
10. الوقائع العراقية، العدد (4233)، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية / 2012.
11. الوقائع العراقية، العدد (4272)، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية / 2013.

12. أنتهاكات الولايات المتحدة الأمريكية لحقوق أطفال ونساء العراق، الاتحاد العام لنساء العراق بالاشتراك مع الاتحاد النسائي العربي العام، الدورة التاسعة لمجلس حقوق الإنسان في إطار المراجعة الدورية الشاملة، جنيف، 2010.
13. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007 محاربة تغير المناخ، التضامن الإنساني في عالم منقسم.
14. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، عدد خاص في الذكرى العشرين، الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية، 2010.
15. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع.
16. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر.
17. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2006، ما هو ابعد من الندرة : القوة والفقر وأزمة المياه العالمية، 2006.
18. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شعوب متمكنة وأمم صاعدة، مؤسسة أم اليتيم تحالف منظمات للمسائلة، تقرير الظل على تقرير الإدارة التنفيذية لعام 2013، الناشر مؤسسة أم اليتيم.
19. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شعوب متمكنة وأمم صاعدة، مؤسسة أم اليتيم تحالف منظمات للمسائلة، متابعة تنفيذ مشاريع إسكان الفقراء، التقرير الأول 2014، الناشر مؤسسة أم اليتيم.
20. جمهورية العراق وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014، شباب العراق تحديات ... وفرص.
21. جمهورية العراق، وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء، العراق في عيوننا، 2015.
22. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، دراسة في ثلاثة أجزاء، الخلاصة التنفيذية، 2006.
23. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنة 2004.
24. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنة 2005-2006.
25. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنة 2007.

26. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنة 2008-2009.
27. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنة 2012-2013.
28. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات التنمية البشرية، كانون الأول 2013، على طريق الأهداف الألفية 2013
29. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات التنمية البشرية، المرآة والرجل في العراق، إحصاءات تنموية 2012.
30. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي- وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي قسم الإحصاء، تقرير رياض الأطفال والتعليم الابتدائي في العراق للعام الدراسي 2012/2011.
31. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي- وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي قسم الإحصاء، تقرير إحصاء رياض الأطفال والتعليم الابتدائي في العراق للعام الدراسي 2014/2013.
32. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي- وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي قسم الإحصاء، تقرير التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2010/2009.
33. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي- وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي قسم الإحصاء، إحصاءات التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2012/2011.
34. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي- وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي قسم الإحصاء، تقرير إحصاء التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2014/2013 .
35. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي-وزارة التعليم العالي والبحث العالي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الإحصاء، تقرير التعليم الجامعي والتقني في العراق للعام الدراسي 2010/2009.

36. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي- وزارة التعليم العالي والبحث العالي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الإحصاء، التعليم الجامعي في العراق للعام الدراسي2014/2013.
37. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014)، 2009.
38. جمهورية العراق، وزارة المالية، وزارة التخطيط، سلطة الائتلاف المؤقتة، نفقات وايرادات الميزانية، تموز – كانون الأول 2003، ملخص الميزانية.
39. جمهورية العراق، وزير المالية، وزير التخطيط، ميزانية 2004، تشرين الأول 2003.
40. خضير، بسام محي، ورقة سياسات، العدالة الاجتماعية في العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، 2014
41. خضير، بسام محي، ورقة سياسات، العدالة الاجتماعية في العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، 2014.
42. منظمة الصحة العالمية، الإحصاءات الصحية العالمية فرنسا،2010.
43. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008، المطابع المركزية، العراق، 2009.
44. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصاد والاجتماعي في العراق للمدة (2009-2013)، 2014.

ثانيا: الاطاريح والرسائل:-

1. ألزركوش، علياء حسين خلف، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في العراق للمدة 1990-2010 رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية، لسنة 2013.
2. جاسم، إسماعيل حمادي مجبل، توظيف الموارد المالية الحكومية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة تجارب دول مختارة مع إشارة إلى العراق للمدة 2003-2012، أطروحة دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2015.
3. رضا، عبد الناصر قادر، واقع التعليم واثر تسرب الطلبة على التنمية البشرية في العراق للمدة 2011/2001، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2012.
4. سلطان، رحيم حسوني زيارة، دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1951 – 2008)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.

5. عبد، كاظم جابر، دور النفقات التحويلية الحكومية في إعادة توزيع الدخل القومي مؤسسة الشهداء في العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2014.
6. عيدان، عماد خليل، مؤشرات الاستدامة في عملية التنمية الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2014، ص123.

ثالثا. الانترنت.

1. أقتصاد تركيا–المعرفة، على الموقع الالكتروني، www.marefa.org/index.php/أقتصاد_تركيا
2. ألبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقارير التنمية البشرية، دليل التنمية البشرية، على الموقع الالكتروني، http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi-table
3. ألبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقارير التنمية البشرية، معامل جيني الدخل، على الموقع الالكتروني http://hdr.undp.org/en/content/income-gini-coefficient
4. السياحة في تركيا،على الموقع الالكتروني، ar.wikipedia.org/wiki/السياحة_في_تركيا
5. إيرادات بلدان العالم، على موقع nation master الالكتروني، www.nationmaster.com/country-info/stats/Economy/Budget/Revenues
6. مصروفات بلدان العالم، على موقع nation master الالكتروني، http://www.nationmaster.com/country-info/stats/Economy/Budget/Expenditures
7. ملكاوي، عصام فاعور، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، الملتقى العلمي"الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"، الخرطوم، السودان، 2013، على الموقع الالكتروني، http://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/56401
8. منظمة التعاون والتنمية. القانون الأساسي، الإنفاق الاجتماعي – بيانات مجمعة، على الموقع الالكتروني، #https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=SOCX_AGG
9. مؤشرات البنك الدولي، على الموقع الالكتروني .http://data.albankaldawli.org/indicator
10. وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، على المواقع الالكترونية،
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2056.html
https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/tu.html
11. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على الموقع الالكتروني ، https://ar.wikipedia.org/wiki/تركيا
12. يوروستات، إحصاءات الحماية الاجتماعية، على الموقع الالكتروني، http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Social_protection_statistics

رابعا. المصادر الأجنبية

1. World Health orgnization, world health Statistics 2012, Printed in France.
2. World Health orgnization, world health Statistics2013, Printed in Italy.
3. World Health orgnization world health Statistics 2014, Printed in Italy.
4. World Health organization,World Health Statistics 2015, Global health indicators part II.